# الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المجموعة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة

العـــدد 55 كانون الأول "ديسمبر" 2009

## الـرقابـة المـاليـة

مجـلـة نـصف سـنـويـة تـصدرهـا المجموعـة العربية للأجهزة العليا للرقابـة المالية والمحـاسبـة.

### اللجنـة الدائمة لشؤون المجلة

– الأمـانـة العـامـة للـمـجـمـوعـة.
– ديـوان المحـاسبـة بالمـلكـة الأردنيـة الهـاشمـيـة.
– ديـوان الرقابـة الماليـة والإداريـة للسلـطـة الـوطـنيـة الفلسطينيـة.
– اللجنـة الشعبيـة العامـة لجهـاز المراجعـة المالية بالجماهيرية العربيـة الليبيـة الشعبيـة الاشتراكية العظمـى.
– الجـهـاز المـركـزي للـمحاسبـات بـجـمهـوريـة مـصـر الـعربيـة.
– الجـهـاز المـركـزي للـرقـابـة والـمحاسبـة بالجمهـوريـة اليـمنـيـة.

### هيئـة تحـريـر هـذا العـدد

– معالي السيدة/ فائـزة الكافي، الأميـن العامـة للمجموعـة، رئيـسـة
– السيد/ أحمد عبد الجليل العفيشات (ديـوان المحـاسبة بالمملكـة الأردنيـة الهاشمية)
– السيد/ مختار السنوسي الكاسح (اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العظمى)
– السيد/ حسيـن نـصـر السـيـد (اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العظمى)
– السيدة/ أميرة محمود حسن الباطش (الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية)
– السيدة/ عـزة حسن محمد حسن (الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية)
– السـيـد/ علـي مـحـمـد الجـــوفـــي (الـجـمـهـوريـــة الـيـمـنـيـــة)
– السـيـد/ عبـد البـاري الـخـــرســـانـي (الـجـمـهـوريـــة الـيـمـنـيـــة)
– السادة/ رضوان بـرق الليـل والصـادق بن حسـن وخميس الحسنـي (الأمـانـة العـامـة للمجموعة– الجمهورية التونسية).

### عنـــوان المجلـة

مقـر الأمـانة العامة للمجموعـة: شارع الطيـب المهيري، عـدد87، الطـابق الأول – البلفديـر، 1002 تونـس – الهاتف: 71780040– الـفاكس: 71780029 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org - البريد الإلكتـروني: arabosai@topnet.tn


### محتـويات العـــدد


| | الصـفـحـة |
|---|---|
| – كلمة العـــدد | 1 |
| – الافتتـاحيـــة | 5 |
| – المقـال المحـرر | 7 |
| – المقـال المحـرر | 18 |
| – المقـال المتـرجـم | 26 |
| – إصـدارات جـديـدة | 34 |
| – نشاطات التدريب | 40 |
| – أخـبار المجموعة | 46 |
| – أخـبار الأجهزة الأعضاء | 55 |
| – مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية | 62 |
| – شروط ومعايير النشر في مجلة" الرقابة المالية" | 63 |
| – قسيمة اشتراك في مجلة" الـرقابة الماليـة" | 64 |


# نبذة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

### تـأسيس المجموعة وتنظيمها:

تأسست المجموعة العربية للأجهـزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سنة 1976 وفـقا لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المـنعقد بالقاهرة في نفس السنة. وقد تم العمل فـيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصـادرة سـنة 1976. وقد ألغيت هذه اللّوائح وحلّ محلّها النظـام الأساســي للمجموعة الذي قد تم إقراره في المـؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983.

### أهـداف المجمـوعة:

– تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهـزة الأعـضاء وتـوطيد الصلات بينها.
– تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والـدراسات والبحوث في ميدان الرقابة المـالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه الرقابة في المجالين العلمي والتطبيقي.
– تقديم المعونة اللازمة إلى الـدول الـعربية التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة أو التي ترغب في تطوير الأجهزة القائمة لديها.
– العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال الــرقابة الماليـة.
– العمل على نشر الوعي الرقابي في الوطن العربي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة في أداء مهامها.
– تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المجموعة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للرقابة المالـية "الانتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال الرقابة المالية.
– السعي لتكليف المجموعة بتسمية هيئات الـرقابة الـمالية التي تتولى مراقبة حسابات جامعة الـدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات والشركات التابعـة لها أو الممولة من قبلها، أو من قبل الـدول العربية والعمل على رفع مستوى الرقابـة فيها.

### أعضاء المجموعـة:

تعتبر جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في المجموعة.

### البنية التنظيميـة للمجموعة:

– الجمعية العامة.
– المجلس التنفيذي (ويرأسه حاليا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية).
– الأمانة العامة (وتقوم بأعمالها دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية التي يعتبر رئيسها الأول أمينا عاما للمجموعة).

### نشـاط المجمـوعة:

عقدت المجموعة إلى حد الآن، مؤتمرها الـتأسيسي في سنة 1976 في القاهرة، والـمؤتمر الأول في سنة 1977 بالقاهرة، والمؤتمر الطارئ في سنة 1980 بتونس، والمؤتمـر الثاني في السنة نفسهـا بالريـاض، والمؤتمر الثالث في تونس سنة 1983، وبعـد إقرار النظام الأساسي الجـديد، عقـدت الجمعية العامـة للـمجموعة دورتها العادية الأولى في تونس سنة 1983 ودورتها العادية الـثانية في أبو ظبي سنة 1986، ودورتها العـادية الـثالثة في الخرطوم سنـة 1989 ودورتها العادية الـرابعـة في طرابلـس سـنة 1992، ودورتها الـعادية الـخامسـة في بيروت سنة 1995 ودورتها الـعادية السادسة فـي القاهرة سنة 1998، ودورتها العادية السابعة بالرباط سنة 2001 ودورتها العادية الـثامنة بعمان سنة 2004، كما عقـدت دورتها العادية الـتاسـعة بصنعاء سنة 2007 وستعقد دورتها العاشرة بالمملكة العربية السعودية يومي 26 و2010/10/27.

## كلمة العدد

# دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تطوير النظم والمعايير المهنية المطبقة في مصر

**إعداد معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط**

**رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية**

خطى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خطوات عديدة خلال السنوات العشر المنقضية سواء في مجال تطوير نظم ومعايير المحاسبة والمراجعة وغيرها من المعايير المهنية المطبقة في مصر، أو في مجال استكمال منظومة مراقبة الجودة على أداء أعمال المراجعة، واستهدف الجهاز من ذلك تحقيق عدة أهداف يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

**1-** مسايرة المتغيرات التي شهدها الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة والتي جاءت لتعلن عن بداية مرحلة اقتصادية جديدة تعتمد آلياتها على الأخذ بأسلوب اقتصاد السوق بدلا من أسلوب الاقتصاد الموجه.

**2-** مواكبة نظم ومعايير المحاسبة والمراجعة المصرية لأحدث النظم والمعايير الدولية بما يمكن الاقتصاد المصري من الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويتيح لمصر الدخول في شراكات دولية وتكتلات اقتصادية وإنشاء شركات متعددة الجنسية، كما يتيح للشركات المصرية قيد وتداول أوراقها المالية في البورصات العالمية.

**3-** تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية والمصداقية للقوائم المالية للشركات والهيئات المصرية مما يحقق اكتساب ثقة المؤسسات الدولية ومستخدمي تلك القوائم ويلبي احتياجاتهم من المعلومات بصورة أفضل، وهو ما يسهم بشكل إيجابي في زيادة حجم الاستثمار الوطني وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر.

**4-** توفير محور هام من محاور منظومة حوكمة الشركات.

**5-** الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بما يمكنهم من مواجهة التحديات المترتبة على ما أوجبته اتفاقية منظمة التجارة العالمية من تحرير الخدمات.

**ففي مجال تطوير نظم ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى:**

كانت الخطوة الأولى في عام 2001، حيث تم تعديل النظام المحاسبي الموحد الذي تلتزم بتطبيقه شركات القطاعين العام والأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية تعديلا هيكليا ليتفق مع أحدث نظم المحاسبة المطبقة عالميا.

أما الخطوة الثانية فجاءت في عام 2006 وتمثلت في تحديث كافة معايير المحاسبة المصرية السابقة وإضافة معايير جديدة، جاءت وفقا لأحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، ولم يتم الخروج عن تلك المعايير الدولية إلا في حالات محدودة، وذلك لاعتبارات تشريعية.

وكانت الخطوة الثالثة في عام 2008 حيث تم إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى جاءت متفقة مع أحدث المعايير الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وجاءت الخطوة الرابعة في العام الحالي 2009 وتمثلت في إصدار الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، والذي تضمن المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة، وسبل تطبيقها في إطار الممارسات المهنية في الواقع العلمي، وكذا الإرشادات المتعلقة بتحقيق مقومات وشروط الاستقلالية، وهو ما سوف يسهم من ناحية في تحقيق الرقابة الذاتية لمراقبي الحسابات فيما يتعلق بمدى تطبيقهم لتلك المبادئ، وتقويم حدود التزامهم بمتطلبات الاستقلالية، ويؤدي من ناحية أخرى إلى إرساء قواعد المساءلة التأديبية حال قيامهم بمخالفة المبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق.

**وفي مجال مراقبة الجودة على أداء أعمال المراجعة:**

قام الجهاز المركزي للمحاسبات بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات سواء على المستوى التنظيمي أو المؤسسي، أو على مستوى أداء مهام المراجعة، تشكل في مجموعها منظومة متكاملة لمراقبة الجودة على أداء أعمال المراجعة.

## أولا: بالنسبة للسياسات والإجراءات على المستوى التنظيمي أو المؤسسي:

فقد تمثلت أهم محاورها فيما يلي:

المحور الأول: مقاييس الأداء: حيث تم وضع المعايير المهنية المشار إليها.

المحور الثاني: الكوادر البشرية: حيث أولى الجهاز اهتماما كبيرا بتلك الكوادر باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق جودة أداء أعمال المراجعة، وذلك بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات الخاصة بما يلي:

- التعيين: بتطبيق سياسات وضوابط تكفل اختيار المتميزين علميا وسلوكيا.
- تنمية القدرات والكفاءات: من خلال تشجيع التعليم الأكاديمي والمهني وعقد دورات تدريبية مستمرة في إطار خطة إستراتيجية للتدريب، وحضور ندوات ومؤتمرات وحلقات دراسية في الداخل والخارج.
- الترقية: من خلال اجتياز دورات حتمية للترقية، وإعداد أبحاث تتصل بمجالات العمل.
- الإثابة والمحاسبة: بمنح حوافز إثابة للمتميزين ومساءلة المقصرين.
- المرتبات والمكافآت: بوضع لائحة مالية خاصة بالعاملين تضمن لهم مرتبات وبدلات ومكافآت مجزية، فضلا عما يقدم لهم من خدمات طبية واجتماعية وترفيهية ورياضية.
- المتابعة: بإعداد تقارير دورية عن أداء العاملين.
- المحور الثالث: تعزيز ثقافة الاهتمام بالجودة: من خلال الاجتماعات والحوارات مع كبار المسئولين بالجهاز.
- المحور الرابع: تدعيم الاستقلالية:

بتحديد حد أقصى لفترة قيام مراقبي الحسابات وفريق العمل المساعد بمراجعة المنشأة بثلاث سنوات، وعدم جواز قيام مراقبي الحسابات بمباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير بأجر أو بدون أجر، وحظر تعيين مراقبي الحسابات بالمنشآت التي كانوا يقومون بمراجعتها إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تركهم العمل بالجهاز.

المحور الخامس: توفير آلية لمراقبة الجودة:

حيث يتضمن الهيكل التنظيمي للجهاز إدارة مركزية للتفتيش الفني تختص بالتفتيش ورقابة أداء العمل للتحقق من الالتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية، ومن إصدار تقارير ملائمة للظروف.

المحور السادس: توفير آلية تختص بتفسير معايير المحاسبة والمراجعة:

تمثل المرجعية التي يتم الاحتكام إليها عند الاختلاف في الرأي.

## ثانيا: بالنسبة للسياسات والإجراءات على مستوى أداء مهام المراجعة:

فقد تمثلت أهم عناصرها فيما يلي:

1- دراسة واعتماد خطط وبرامج المراجعة التفصيلية السنوية من مستويات إدارية أعلى للتحقق من تكاملها واستيفائها لمتطلبات العمل الرقابي، ومن أنه قد تم اختيار فريق العمل الملائم لطبيعة ودرجة صعوبة المهمة من حيث العدد والكفاءة والخبرة.

2- مراجعة الأعمال التي قام بها فريق العمل بمعرفة مستويات أعلى من حيث الكفاءة والخبرة قبل إصدار التقارير.

3- توقيع تقارير المراجعة من مراقبين يتوافر لهم خبرة لا يقل حدها الأدنى عن عشر سنوات.

4- توثيق العمل الذي تم أداؤه نوعا وتوقيتا.

وفي الختام أود أن أؤكد أنّ هذه الانجازات لن تكون هي نهاية المطاف، بل سيعقبها انجازات أخرى عديدة بإذن الله، فمسيرة التطوير الشامل سوف تستمر دون توقف، حيث يعكف الجهاز حاليا على:

1- وضع معايير المحاسبة الحكومية التي يتم تطبيقها على وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية.

2- وضع معايير محاسبة للوحدات غير الهادفة للربح مثل النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والأندية والجمعيات الخيرية وما في حكمها.

3- وضع نظم تكاليف موحدة على مستوى الأنشطة النوعية نظرا لأهمية تلك النظم في مجالات القياس والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.

4- دراسة إعداد تقارير مراجعة تتعلق بالمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمنشآت، فلم يعد هدف تعظيم الربح هو الهدف الوحيد لقياس كفاءة أداء هذه المنشآت، بل أصبح يتعيّن عليها تحقيق أهداف أخرى في إطار مسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع الذي تنتمي إليه.

وفقنا الله جميعا لخدمة أوطاننا ورفعة أجهزتنا الرقابية.

الافتتاحية

# الرقـابة على البيانات المالية
# باستخدام الحاسب الآلي

يشهد العالم الآن العديد من المتغيرات الحديثة والمتلاحقة على الصعيد الدولي، ولعل من أهم هذه المتغيرات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والتي أدت إلى التوسع في استخدام الحاسب الآلي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في إنجاز مختلف الأعمال في المنشأة بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها خصوصا في ظروف المنافسة الشديدة. وقد ارتبط بتلك المتغيرات تقدم مماثل في الانترنت وتبادل البيانات الكترونياً.

وقد أدى استخدام نظم المعالجة الآلية للبيانات إلى نشأة بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش والتي يمكن الحد منها عن طريق بناء نظام سليم للرقابة يعتمد أساسا على زيادة فعالية تدقيق البيانات المالية عن طريق الحاسب الآلي.

ونظرا لأن علم المراجعة من العلوم الاجتماعية التي تأثرت بالمتغيرات العالمية المحيطة وتمثل المراجعة "عملية منظمة لتجميع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات عن المعاملات ونتائجها مع المقاييس الموضوعة لها ثم توصيل النتائج التي يتم التوصل إليها للطوائف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة"، فمن الأهمية حصول المراقب على أدلة إثبات كافية وملائمة تفي بالغرض لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة، لتكون الأساس الذي يبنى عليه رأيه المهني بالإضافة إلى أهمية الارتقاء بالأساليب التي يعتمد عليها والاختبارات الأساسية المرتبطة بأهداف المراجعة لتحاكي بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات.

ولعل الرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات من المشاكل الأساسية التي نواجهها أثناء اختيار أو تصميم نظام محاسبي من جانب، ومن جانب آخر تزيد من مسئولية مراقبي الحسابات لمراجعة تلك النظم والاطمئنان على ما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة.

فالرقابة على البيانات المالية باستخدام الحاسب الآلي لها أهمية خاصة لأن تتناولها الأجهزة الرقابية من عدة جوانب سواء كانت نظرية– في ضوء الكتابات والمعايير المحاسبية، فضلا عن الجوانب القانونية التي تحكم مراجعة البيانات من خلال الحاسب الآلي– أو كانت تطبيقية من خلال عرض بعض الحالات العملية للمنشآت محل رقابة تلك الأجهزة وكيفية التعامل معها.

ونظرا لأن بيئة العمل الرقابي أصبحت مطالبة بمواكبة التطورات المستمرة والمتلاحقة في مجال التشغيل الالكتروني للبيانات، لذا فإن هناك ثلاث متغيرات أساسية في ظل تلك البيئة هي: دور الحاسب الالكتروني في نظم المعلومات المحاسبية والنظم والبرامج ونظم الحاسبات المتقدمة ومعاملات التجارة الالكترونية.

وقد أدى التقدم الفني الكبير في مجال الاتصال وتشغيل البيانات عن بعد إلى نشأة نظم وبرامج متقدمة تعمل على تلبية احتياجات العديد من المستفيدين سهولة وسرعة. إلا أنها نظم معقدة أدت إلى نشأة العديد من المشاكل سواء في مجال الرقابة عليها أو في مجال المعلومات الناتجة عنها. ومن أهم هذه النظم: نظم قواعد البيانات ونظام التشغيل عن بعد ونظم شبكات الحاسب ونظم التشغيل الفوري للبيانات. ورغم أهمية تلك النظم للمستفيدين إلا أنها تسمح لهم بالوصول مباشرة للنظام دون الاستعانة بالمشغلين، مما يؤدي إلى اختفاء رقابة المشغلين على البيانات التي يقدمها المستفيدون ومن ثم زيادة جرائم الحاسبات وصعوبة اكتشافها، بالإضافة إلى أن النظم المعتمدة منها على استخدام شبكات الحاسبات تسمح بإدخال البيانات مباشرة للنظام من خلال وسائل الاتصال عن بعد (الهاتف، الموديم والأقمار الصناعية) ومن ثم عند تشغيل البيانات يؤثر ذلك على الأرصدة النهائية دون أن تكون هناك مستندات تؤيد ذلك ويختفي سند المراجعة لعمليات تلك النظم. ومما سبق يتضح أن أهم الخصائص المرتبطة بالنظام الالكتروني لتشغيل البيانات تتمثل في اختفاء السجلات المادية وارتباط سند المراجعة بالغرض منه والسرعة والمرونة في الاستجابة للتعديلات المطلوبة في البيانات المحاسبية فضلا عن إمكانية الأمان باستخدام كلمات السرّ وخصوصية التشغيل. وتوفر المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات معلومات محاسبية ملائمة لإعداد القوائم المالية والتقارير السليمة بكفاءة عالية. كما تعتبر نظاما فعالا للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء والمخالفات أو يقللها إلى حدها الأدنى. وأخيرا فإن التشغيل الالكتروني يحقق مزايا عديدة لها تأثير هام على أغراض المراجعة من حيث أنه:

– يؤدي إلى سرعة إخراج المعلومات المالية وغير المالية وإظهار الأخطاء ويمكن من فورية التصويب بالمقارنة بالتشغيل اليدوي.

– يساعد التشغيل الالكتروني للبيانات مراقب الحسابات في استخدام أساليب التحليل المالي وسرعة استخراج مؤشرات تساعده في الرقابة وتقويم الأداء.

- إمكانية تطبيق نظام شبكة المعلومات الداخلية وشبكة المعلومات الخارجية في الرقابة على فروع المنشأة الداخلية والخارجية.

وفي ضوء ما تقدم تدعو الأجهزة الأعضاء في مجموعتنا العربية إلى ما يلي:

**1-** تفعيل دور الأجهزة الرقابية في مجال العمل المشترك بإعداد برامج خاصة تمكن مراقبي الحسابات من استخدامها في عمليات المراجعة.

**2-** إقامة دورات متخصصة في مجال البرمجة لاستغلال الكوادر الموجودة بالأجهزة الرقابية لتنمية القدرات الابتكارية لديهم ولمحاكاة التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات.

**3-** أهمية إلمام المراجع بمخاطر المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات وإدخال التحسينات المستمرة على طرق وأساليب المراجعة.

**4-** ضرورة إلمام مراقبي الحسابات بأهم الأساليب اللازمة للحصول على أدلة الإثبات في ظل مفاهيم التجارة الالكترونية والرقابة المالية على البيانات في ظل التشغيل الالكتروني.

والله ولـــي التـوفيـــــق

هيئـــة تحـــرير المجلة

مقـــال محـــرّر

# الـرقابــة عـلى الـبيئـــة

جـمهـوريـة مـــصـــر الـعـربيـــة

إعداد: ياسر محمود الشربينى الزميتى

الإدارة المركزية الثانية للرقابة على الإدارة المحلية

## أولا: مــقـدمــة:

في ضوء زيادة الاهتمام العالمي بمشاكل البيئة نتيجة للمخاطر الكبيرة التي نتجت عن التلوث البيئي وما صاحبه ذلك من خلل واضح في العناصر الطبيعية الموجودة داخل النظام البيئي.

هب المجتمع الدولي لإنشاء المؤسسات والمنظمات الخاصة بحماية البيئة وعقد المؤتمرات لمناقشة قضايا التلوث البيئي وبحث الوسائل المناسبة لمواجهتها. ففي عام 1992 تم عقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو الذي وضع أولويات هذا القرن لحماية البيئة والصحة العامة والنفسية وذلك بإدخال البعد البيئي ليس فقط في المشروعات التنموية ولكن في حياتنا اليومية أيضاً، كما تم إنشاء مرفق البيئة العالمي لتمويل المشروعات البيئية، وفى مؤتمر جوهانسبرج عام 2002 تم التأكيد على أهمية البعد البيئي والتحول إلى شعار التنمية المستدامة وهو ما يضمن تنمية اقتصادية متواصلة تلبى حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجتها الخاصة.

كما قامت العديد من الدول بإصدار التشريعات المنظمة للبيئة والتي من بينها جمهورية مصر العربية التي أصدرت القانون رقم 4 لسنه 1994 في شأن البيئة والقانون رقم 48 لسنه 1982 في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.

وإزاء ذلك كان لابد من إيجاد بعض الضوابط التي يتسنى من خلالها التحقق من وفاء هذه المؤسسات بمسئولياتها الأخرى والحصول على صورة كاملة وواضحة وحقيقية عن نتيجة نشاطها لذلك ظهر ما يسمى بمراجعة البيئة وهو الدور الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة بما خولته لها القوانين والتشريعات المنظمة لعملها وذلك من خلال قيامها بمراجعة السياسات والبرامج والأنشطة بهدف فحص مدى الالتزام الفعلي بتطبيق القوانين والتشريعات التي تحكم الأنشطة والبرامج البيئية بتلك الجهات وهو ما يضمن الأساس السليم لتحقيق تنمية اقتصادية تسير جنباً إلى جنب مع بيئة خالية من التلوث بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

**ونعنى بالبيئة هنا**: المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت (1).

(1)- القانون رقم 4 لسنه 1994 بإصدار قانون في شأن البيئة، الجريدة الرسمية العدد 5 في 1994/2/3م

**كما نعنى بالتلوث:** أي تغير في خواص البيئة مما قد يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الأضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية (2).

## ثانيا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الأنظمة والمؤسسات الحالية على مواكبة احتياجات الأجهزة الرقابية من المعلومات الكافية لإجراء المراجعة البيئية لأخذ البعد البيئي في الاعتبار لدى إجراء عملية المراجعة .

لذا يتم استعراض أهم المعايير الواجبة لدى إجراء أعمال الرقابة البيئية في ضوء تجارب بعض الدول لدى تنفيذها أعمال الرقابة على اتفاقيات البيئة الدولية.

## ثالثا: هدف البحث:

يتمثل الهدف الأساس للبحث في التعريف بأسس وقواعد الرقابة على البيئة من خلال تقديم المعايير الواجبة لإجراء هذا النوع من الرقابة مع عرض لأنواع الرقابة البيئية التي تجريها بعض أجهزة الرقابة العليا في ضوء الاتفاقيات الدولية للحفاظ على البيئة.

## رابعا: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه المتمثل في إبراز أهمية البعد البيئي لدى إجراء عملية المراجعة وذلك استجابة لتوصيات العديد من الجهات والمراكز البحثية.

ما فرضته الاتفاقيات الدولية من ضرورة لوضع الأطر الخاصة بتنفيذ الرقابة البيئية سواء على البرامج الحكومية أو أداء المؤسسات والهيئات.

## خامسا: خطة البحث:

وقد تم تناول الموضوع من خلال:

**المبحث الأول:** أسباب ومصادر التلوث.

**المبحث الثاني:** تقييم الآثار البيئية.

**المبحث الثالث:** أساليب مواجهة التلوث.

**المبحث الرابع:** المراجعة البيئية.

---

(2)- القانون رقم 4 لسنه 1994 بإصدار قانون في شأن البيئة، الجريدة الرسمية العدد 5 في 1994/2/3م.

## المبحث الأول: أسباب ومصادر التلوث

إن التدخل المدمر للإنسان في البيئة المحيطة به من هواء وتربة وماء أدى إلى ارتفاع معدلات التلوث بصورة لا تستطيع البيئة التعامل معها أو استيعابها مما أدى إلى إحداث خلل في تنوع الكائنات الحية على اختلاف أنواعها فضلاً عن اضطراب الظروف المعيشية بوجه عام وهو ما سوف نتعرض له بشيء من الإيجاز.

**1- تلوث الهواء (2):**

ويقصد بتلوث الهواء وجود واحد أو أكثر في الملوثات مثل الأتربة والأدخنة والأبخرة بكميات وبخصائص ولفترات تجعلها ضارة بالإنسان والنبات والجماد ومن مصادر التلوث ما يلي:

**1-1-** الكربون وأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون.

**1-2-** أكاسيد الكبريت.

**1-3-** أكاسيد النيتروجين.

**1-4-** الهيدروكربونات.

**1-5-** الحبيبات والجسيمات العالقة.

**1-6-** الأوزون.

**1-7-** الأسبستوس.

**2- تلوث التربة:**

يعنى تلوث التربة إدخال مواد غريبة تسبب تغيير من الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو الحيوية للتربة، ومن مصادر ملوثات التربة ما يلي:

**2-1: ملوثات كيميائية:**

**2-1-1-** المبيدات.

**2-1-2-** الأسمدة الكيميائية.

**2-1-3-** الأمطار الحمضية.

**2-2: ملوثات بالمخلفات الحيوانية:**

**2-2-1-** فضلات حيوانية.

**2-2-2-** مخلفات المنازل.

---

(1)- صلاح محمود الحجار وآخرون , الدليل الشامل في تلوث الهواء وتكنولوجيا التحكم , القاهرة , دار الفكر العربى , ص 5 : 12.

**3- تلوث المياه:**

تحتل المسطحات المائية مساحة قدرها 80٪ تقريباً من مسطح الكرة الأرضية، ويعتبر الماء ملوثاً عندما تتغير تركيبة عناصره أو تتغير حالته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة , ومن مصادر تلوث الماء:

**3-1-** التلوث الفيزيائي الناتج عن المواد العضوية وغير العضوية العالقة بالماء.

**3-2-** التلوث الكيميائي الناتج عن الكميات الزائدة من الأملاح المذابة والأحماض والفلزات والأسمدة.

**3-3-** التلوث الحيوي الناتج عن وجود البكتريا والفيروسات والطفيليات.

**3-4-** التلوث بمياه الصرف.

**3-4-** التلوث بمخلفات صناعية.

**4- التلوث الإشعاعي (1):**

ويعتبر من أخطر أنواع الملوثات خاصة مع التزايد المستمر في الأبحاث النووية والإنفجارات التي تحدث في أماكن متفرقة من العالم، ومن مصادر التلوث الإشعاعي ما يلي:

**4-1-** الإشعاع الصناعي: الناتج عن مراكز الأبحاث النووية ومحطات التجارب الذرية والمفاعلات النووية.

**4-2-** الإشعاع الطبيعي: وينتج عن بعض العناصر الموجودة في الطبيعة ولكن في حالة غير مستقرة ومن هذه العناصر اليورانيوم والراديوم والثوريوم.

**5- الضوضاء (2):**

وهى الأصوات التي تزيد عن الحد المسموح به وتعتبر أحد المشاكل البيئية الأكثر انتشارا في دول العالم وتكمن أهمية المشكلة في تأثيراتها الضارة المتعددة على المواطنين والصحة العامة بدنياً ونفسياً وقد يصل تأثير الضوضاء إلى فقد السمع الدائم عند التعرض لمستويات ضوضاء تتعدى 90 ديسبل ومن أهم مصادر الضوضاء:

**5-1-** وسائل المواصلات والطرق.

**5-2-** محطات توليد الكهرباء.

**5-3-** المنشآت الصناعية.

**5-4-** الأنشطة التجارية والبشرية.

**5-5-** المكبرات الصوتية.

**5-6-** أنظمة التبريد المركزية والمكيفات.

---

**(1)-** سمير فريد خطاب، تلوث البيئة وأمراض العصر، القاهرة، مركز آمون للكمبيوتر، ص 4 : 18.

**(2)-** وزارة الدولة لشئون البيئة، دليل البيانات والمؤشرات البيئية السنوي، القاهرة 2008 م.

## المبحث الثاني: تقييم الآثار البيئية

لقد أدى الاهتمام المتزايد بمشاكل البيئة وأهمية تحقيق نظم الإدارة البيئية السليمة للموارد البشرية والطبيعية من خلال مفهوم التنمية المستدامة إلى ظهور ما يسمى بتقييم الأثر البيئي للمنشآت وهى عبارة عن دراسة تنبوئية لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير سلبي أو إيجابي لتحديد البدائل المتاحة وتقييم تأثيرها البيئي واختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية واقتراح وسائل التخفيف من التأثيرات السلبية.

**عناصر تقييم الآثار البيئية (1):**

**1- الإعداد للتقييم:**

ويجري الإعداد لتقييم الآثار البيئية لأي مشروع مقترح بعدد من الأعمال التحضيرية يتبعها توصيف عام للمشروع ثمّ رصد الخصائص السائدة للبيئة المحيطة بالمشروع وينتهي الإعداد للتقييم ببيان خط الأساس أي مسح الواقع وتسجيله قبل تنفيذ المشروع.

**2- تحليل الآثار البيئية:**

وينطوي تحليل الآثار البيئية على مجموعة من العمليات تبدأ بالغربلة أي فحص الآثار البيئية لاختيار أكثرها أهمية في عملية التقييم، ويواكب ذلك عملية التوثيق التي تشمل تسجيلا مفصلا للعمل وصولاً إلى تحديد الآثار المحتملة وإجراء تقدير كمي لها متى كان ذلك ممكناً.

**3- استخلاص التقييم:**

يصاغ تقييم الآثار البيئية في صورة تقرير يتضمن كافة مقومات التقييم وأبرزها التقدير الاقتصادي للآثار البيئية المحتملة وفعالية إجراءات تفادى هذه الآثار أو تخفيفها، كما يتضمن أساس مراقبة المتغيرات البيئية المتوقعة وإجراءات التنفيذ والإجراءات الواجب اتخاذها لحماية الأمن والصحة العامة.

## المبحث الثالث: أساليب مواجهة التلوث (2)

تنقسم أساليب مواجهة التلوث إلى قسمين أساسيين هما الأساليب التنظيمية والأساليب الاقتصادية. ولقد بات مسلماً في فكر حماية البيئة أن الاعتماد على أحدهما دون الآخر لا يحقق الحماية المطلوبة.

---

(1)- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع 2003، ص 257 : 269.

(2)- محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 166 : 175.

**1- الأساليب التنظيمية:**

**1- 1- التقنية:**

يقصد بها استخدام وسائل فنية تختارها السلطات المركزية أو المحلية لمواجهة التلوث وتفرض السلطة استخدام هذه الوسائل الفنية وإلا تعرض من لا يلتزم بها للعقوبة. وأشهر وسائل التقنية هي وضع حدود قصوى للتلوث يحظر تجاوزها.

**1- 2- التحسين:**

يقصد به قيام السلطة بتحديد هدف أعلى لكل منشأة عليها أن تحققه في مواجهة التلوث وغالباً ما يتمثل هذا الهدف الأعلى في مستوى منخفض من التلوث يتعين على المنشأة ألا تتجاوزه.

**2- الأساليب الاقتصادية:**

**2-1- الضريبة:**

هي محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث وأساس هذا المبدأ أن من يلوث البيئة يدفع مقابل ذلك، وبذلك تسهم المنشأة بقيمة الضريبة في تكلفة مواجهة التلوث.

**2-2- المساومة:**

تجرى المساومة على حوافز تدفع للمنشأة للحدّ من التلوث.

**2-3- أذون التلوث التجارية:**

تصدر الدولة أذوناً بمستويات معينة تختلف حسب النشاط الملوث للبيئة والمنطقة المعرضة لذلك ولهذه الأذون أسعار تتحدد بمراعاة هذه العوامل وهى قابلة للتداول بالبيع والشراء طبقاً لهذا النظام يجب على المنشأة التي تلوث البيئة أن تحصل على واحد من هذه الأذون عن طريق الشراء ويحق لها تبعاً لذلك ممارسة النشاط بمستوى التلوث المحدد بالإذن.

## المبحث الرابع: المراجعة البيئية

في المؤتمر الخامس عشر للأنكوساى المنعقد بالقاهرة عام 1995 تم الاتفاق على أن الرقابة البيئية لا تختلف مبدئياً عن طريقة الرقابة التي تقوم بها الأجهزة الرقابية وأنه يمكن أن تشمل كافة أنواع الرقابة.

وفى هذا السياق يمكن أن تولى الرقابة اهتماما على سبيل المثال للكشف عن الأصول والديون البيئية ومدى الالتزام بالتشريعات والمعاهدات كذلك للإجراءات الموضوعة من قبل الهيئة الخاضعة للرقابة. وقد شكلت الأنتوساى فريق عمل لإعداد دليل حول الموضوع يهدف إلى تمكين الأجهزة الرقابية من فهم طبيعة الرقابة البيئية وذلك من خلال المحاور الآتية(1):

---

(1)- مجموعة عمل الأنتوساى الخاصة بالرقابة البيئية، توجيهات بخصوص تنفيذ العمليات الرقابية على النشاطات ذات المنظور البيئي، 2001 ص 1 : 41.

1. تطبيق المعايير الرقابية للأنتوساي على عمليات الرقابة البيئية.
2. تطوير الطرق الرامية إلى تنفيذ عمليات الرقابة البيئية.
3. وضع مقاييس تقنية لاستعمالها كمرجع لعملية الرقابة البيئية.

**1- تطبيق المعايير الرقابية للأنتوساي:**

**1-1- مسلمات أساسية.**

**1-1-1-** يدرس الجهاز الرقابي الالتزام بالمعايير الرقابية للإنتوساى فيما يتعلق بالمسائل الهامة.

**1-1-2-** على السلطات المختصة أن تضمن صدور المعايير المحاسبية المقبولة المتعلقة بالتقارير والكشوف المالية ذات العلاقة بحاجات الحكومة وعلى الهيئات الخاضعة للرقابة أن تطور أهدافاً مميزة وقابلة للقياس.

**1-1-3-** سن التشريعات الضرورية التي تكفل تعاون الهيئات الخاضعة للرقابة على حفظ البيانات المناسبة والضرورية لتقييم النشاطات موضوع الرقابة والوصول إلى هذه البيانات.

**1-1-4-** ضرورة أن تتم تلك النشاطات الرقابية في نطاق صلاحيات الجهاز الرقابي.

**1-2- معايير عامة:**

**1-2-1-** على المدقق والجهاز الرقابي أن يكونا مستقلين وموضوعيين في تنفيذ العمليات الرقابية المتعلقة بالبيئة وعليهما أن يكونا منفصلين لدى تقييم العمليات الرقابية وعند إعداد التقارير المتعلقة بنتائجها.

**1-2-2-** يجب أن يتوافر في المدقق والجهاز الرقابي الاختصاص اللازم لضمان جودة الأداء في كافة الصلاحيات. لذا يتم اللجوء إلى الخبراء والاختصاصيين في هذا المجال الذي يجب أن تتوفر لديهم الخبرة والمعرفة اللازمة لذلك.

**1-3- المعايير الميدانية:**

تهدف المعايير الميدانية إلى وضع المقاييس أو الإطار العام للخطوات التي يقوم المدقق بتنفيذها، وعلى المدقق أن يقوم بجمع المعلومات حول الجهة الخاضعة للرقابة وأن يشمل ذلك المعلومات البيئية التالية:

- الصلاحية القانونية للجهة.
- طريقة معالجة الجهة للقضايا البيئية.
- القوانين والنظم التي تحكم المسئوليات البيئية للجهة.
- وجود أصول أو ديون بيئية أو تغييرات من الممكن أن تكون قد حدثت أثناء الفترة المالية موضوع المراجعة.

**1-4- معايير إعداد التقارير:**

**1-4-1-** من الضروري الاهتمام بلغة التقارير المتعلقة بشمولية الأصول والديون البيئية وسلامة التقديرات المحاسبية. وعلى المدقق أن يعد في نهاية كل عملية رقابية رأياً أو تقريراً كتابياً يعرض فيه النتائج بشكل مناسب.

**1-4-2-** ينبغي أن ينص التقرير على تأكيد إيجابي بخصوص التنبؤات التي تم اختبارها من أجل المطابقة وتأكيد سلبي للبنود التي لم يتم اختبارها.

**2- تطوير الطرق الرامية إلى تنفيذ عمليات الرقابة البيئية:**

**2-1- أخذ القضايا البيئية في الحسبان عند إجراء الرقابة النظامية:**

**2-1-1-** يحتاج المدقق لدى إجراء الرقابة النظامية إلى تقييم شمولية ودقة الأرقام لذا فإنه يحتاج أن يفهم القضايا والعمليات والنشاطات البيئية التي يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للجهة الخاضعة للرقابة.

**2-1-2-** قد يحتاج الجهاز الرقابي إلى رقابة التقديرات الخاصة بهذه التكاليف وهذه الديون.

**2-2- الرقابة على الأداء والبيئة:**

تعني الرقابة على الأداء فيما يتعلق بالأنشطة البيئية للهيئات والجهات الخاضعة للرقابة ما يلي:

- اقتصاد الممارسات الإدارية.
- كفاءة استعمال الموارد البشرية والمالية المستخدمة.
- فعالية البرامج أو النشاط في تحقيق أهدافه.

ويتم تصنيف الرقابة على الأداء المنصبة على البيئة إلى خمسة أنماط هي:

- الرقابة على المتابعة الحكومية للالتزام بالقوانين البيئية.
- الرقابة على أثر البرامج الحكومية الأخرى على البيئة.
- الرقابة على أداء البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة.
- الرقابة على الأنظمة الإدارية البيئية .
- تقييم السياسات والبرامج البيئية المقترحة.

**3- وضع المقاييس التقنية:**

من الواجب على الأجهزة الرقابية عند قيامها بالعمليات الرقابية تحديد المقاييس التقنية التي سوف يتم في ضوئها تقييم كشوف الجهة الخاضعة للرقابة، وعلى الجهاز أن يتأكد من سلامة المقاييس التي يختارها. وتنقسم مصادر المقاييس إلى نوعين:

**3-1- مصادر ذات سلطة منها:**

- معايير صادرة عن هيئات لها سلطة.
- معايير صادرة عن هيئات معترف بها.
- معايير دولية.
- القوانين الوطنية.
- الاتفاقات الدولية.

**3-2- مصادر أخرى:**

- التوجيهات الصادرة عن هيئة مهنية.
- الأبحاث الجامعية.

**4- رقابة الأجهزة الرقابية العليا للرقابة على اتفاقيات البيئة الدولية (1):**

في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في ريودى جانيرو عام 1995 أقر المؤتمر الدولي الرابع عشر للأجهزة العليا للرقابة المنعقد بواشنطن الأهمية المتزايدة لهذه القضايا. كما تقرر خلال مؤتمره الخامس عشر أن تشجع الأنتوساى الأجهزة العليا للرقابة على التعاون في مجال رقابة البلدان التابعة لها للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، وهو ما سنتعرض له من خلال أنماط الرقابة التي يتم من خلالها التعاون بين الأجهزة الرقابية على الاتفاقيات الدولية وهي: * الرقابة المتزامنة *الرقابة المشتركة * الرقابة المنسقة

**4-1- الرقابة المتزامنة:**

وهي تتم بصورة متزامنة تقريباً من قبل جهازين أو أكثر ويقوم كل جهاز رقابي بإخطار الحكومة التابع لها بالملاحظات والاستنتاجات الخاصة به.

ومثال ذلك: ما قام به جهازا الرقابة بالدنمارك والنرويج عام 1995 للتعاون بخصوص العملية الرقابية المتعلقة باقتناء بلديهما لدبابات من طراز "لابرد" وتم تنظيم العملية الرقابية كعملية رقابة متزامنة.

**4-2- الرقابة المشتركة:**

ويقوم بها فريق واحد يتكون من مدققين ينتمون إلى جهازين رقابيين أو أكثر ويقومون بإعداد تقرير رقابي واحد مشترك لنشره فى كل البلدان المشاركة في العملية الرقابية.

ومثال ذلك: قيام الأجهزة العليا للرقابة في الدنمارك والنرويج والسويد عامي 1996-1997 بإجراء عملية رقابة مشتركة لعدد من المشاريع النوعية بإشراف منظمة اليونيسيف والتي تلقت ومازالت تتلقى مساعدة تنموية من تلك البلدان.

ولم تكن تلك رقابة اليونيسيف نفسها ولكنها كانت رقابة الاقتصاد وكفاءة وفاعلية إدارة تلك الأقطار للمساعدات التي تتلقاها.

**4-3- الرقابة المنسقة:**

وهى إما عملية رقابية مشتركة ذات تقارير مستقلة أو عملية رقابة متزامنة ذات تقرير فردى مشترك بالإضافة إلى التقارير الوطنية المستقلة.

ومثال ذلك: ما قامت به أجهزة الرقابة في كل من بولونيا وبولاندا وبيلاروسيا خلال عامي 1995-1996 من عملية رقابية لحماية البيئة التي تقوم بها هذه البلدان لتقييم تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة في غابة بيالوفيزا. وقد تم تنفيذ العملية الرقابية كعملية متزامنة وإعداد تقرير مشترك واحد.

---

(1)- مجموعة العمل الخاصة بالرقابة البيئية، كتب الأنتوساى حول الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها الأجهزة العليا للرقابة في رقابة الاتفاقيات الدولية،1998،ص1: 32.

## النتائج والتوصيات:

أصبح التقدم الحقيقي للدول على اختلاف أنواعها مرتبطاً بمعايير حمايتها للبيئة واستخدامها الأمثل للموارد المتاحة بها وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام الدولي بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة بغية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية، وذلك بدمج الاعتبارات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط للتنمية والتخطيط البيئي عملية واحدة، ويكون الاهتمام منصباً على نوعية الحياة ونوعية الرفاهية أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات في الأجل القصير، وهذا يستدعى إدخال المعايير البيئية عند إقامة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية والبرامج الحكومية.

ونتيجة لذلك كان على الأجهزة العليا للرقابة أن تأخذ في الحسبان البعد البيئي لدى قيامها بأعمالها وهو ما تم التأكيد عليه خلال انعقاد المؤتمر العالمي الخامس عشر للأنكوساى بالقاهرة بأن حماية وتطوير البيئة هما من الأمور وثيقة الصلة التي تتصل بعمل الأجهزة العليا للرقابة لدى ممارستها لمسئولياتها الرقابية. كما تم التأكيد على ضرورة قيام الأنتوساى بحث الأجهزة العليا للرقابة على التعاون قدر الإمكان في مجال رقابة المطابقة على الاتفاقيات الدولية التي تقوم حكوماتها المعنية بإبرامها ونخلص من ذلك إلى ما يلي:

**أولاً: النتائج:**

**1-** إنّ النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة يشكل ضغطاً متزيداً على البيئة فيما يتطلبه من استخدام التقنية التي تستنزف الموارد الطبيعية وفيما تخلفه من نفايات وإنبعاثات تمثل خطورة على البيئة.

**2-** أصبحت قضايا حماية البيئة من التلوث هي الشغل الشاغل لدول العالم لذلك أصبح من الضرورة بمكان توجيه الهيئات والمؤسسات والأفراد والحكومات إلى تحقيق تنمية اقتصادية بصورة تحقق حماية أفضل للبيئة وصولاً لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

**3-** إنّ وضع خطط مواجهة التلوث تتطلب جودة وغزارة المعلومات حتى يتم وضع برامج ملائمة تلبي الاحتياجات الفعلية في حدود الإمكانات المتاحة والتكنولوجيا الملائمة للبيئة المحلية.

**4-** إنّ التحدي الكبير أمام التنمية المستدامة هو تغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بالجانب الكمي واستهلاك السلع.

**5-** إنّ مواجهة هذا التلوث البيئي يترتب عليه تكلفة يتحملها الفرد أو المنشأة بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية الناشئة عن الأضرار التي تسببها تلك الملوثات.

**6-** عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالبيئة وأثر الأنشطة الصناعية والحكومية عليها بما يؤثر على عمليات المراجعة البيئية نتيجة هذا القصور.

**7-** هناك عوامل أدت إلى زيادة الطلب على المراجعة البيئية منها الضغوط الاجتماعية ومخاطر التعرض للعقوبات والجزاءات وكذلك زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين والمستثمرين.

**ثانياً: التوصيات:**

**1-** ضرورة إعداد استراتيجية وطنية لحماية البيئة من التلوث تحقق التناغم بين السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية ومكونات البيئة المتنوعة في الدولة لتوفير التنمية المتوافقة بيئياً مع مصالح الأجيال القادمة.

**2-** ضرورة تبني استراتيجية إعلامية متكاملة تجعل الوعي البيئي جزء من المهام المكلفة بتنفيذها الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة على أن تبنى هذه الإستراتيجية على الموروثات الثقافية والحضارية.

**3-** على الأجهزة الرقابية اقتراح القوانين واللوائح التي تعالج أوجه القصور في المنظومة التشريعية التي تحكم العمل البيئي بالمجتمع والتي يتسبب النقص فيها إحداث خلل في عناصر البيئة وفى الرقابة على مسببات التلوث البيئي.

**4-** الاهتمام بوفرة ووضوح البيانات البيئية ومدى كشفها بجلاء لإسهامات الجهات فيما يخص سلامة البيئة وبما يوفر الشفافية والمصداقية تجاه أداء تلك الجهات في منع التلوث البيئي.

**5-** ضرورة التغلب على الصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة لدى قيامها بالمراجعة البيئية وذلك باستكمال المهارات اللازمة للمدققين بواسطة نظم التدريب المتطورة في المجال البيئي.

**6-** يتعين على الأجهزة الرقابية تشجيع الجهات الخاضعة للرقابة على وضع أهداف بيئية قابلة للقياس وصريحة ولها أن توصي بذلك في تقاريرها.

**7-** تيسير عمليات تبادل المعلومات والتجارب بين الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على البيئة.

**8-** ضرورة التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والهيئات ومراكز البحوث العاملة في ميدان البيئة لوضع معايير معينة لقياس الأداء وتقييم النتائج حتى تكون أساس يمكن الرجوع إليه للتحقق من عائد الإنفاق الذي يتم على مشروعات البيئة.

**9-** ضرورة حث الأجهزة العليا للرقابة على التعاون فيما بينها في مجال الرقابة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة وذلك لمواجهة القضايا البيئية التي لا ترتبط بحدود دولة بعينها وإنما يمتد تأثيرها لتصبح مشاكل كونية.

## قائمة المراجع:


**أولاً: القوانين:**

- القانون رقم 4 لسنه 1994 في شأن البيئة.
- القانون رقم 48 لسنة 1982 في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.

**ثانياً: الكتب:**

**1-** محمد عبد البديع، اقتصاد وحماية البيئة، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع 2003.

**2-** صلاح الحجار، إيمان العزيزي، تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات، القاهرة، دار الفكر العربي.

**3-** صلاح الحجار، محمود عبد الفتاح، شهر زاد عز الدين، الدليل الشامل في تلوث الهواء وتكنولوجيا التحكم، القاهرة، دار الفكر العربي.

**4-** سمير فريد خطاب، تلوث البيئة وأمراض العصر، القاهرة، مركز آمون للكمبيوتر.

**ثالثاً: إصدارات غير منشورة:**

**1-** مجموعة عمل الأنتوساي الخاصة بالرقابة على البيئة، كتيب حول الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها الأجهزة العليا للرقابة على رقابة الاتفاقيات الدولية 1998.

**2-** مجموعة عمل الأنتوساى الخاصة بالرقابة على البيئة , توجيهات بخصوص تنفيذ العمليات الرقابية على النشاطات ذات المنظور البيئي2001.

**3-** وزارة الدولة لشئون البيئة، دليل البيانات والمؤشرات البيئية السنوي، القاهرة، 2008.

مقـــال
مـحـرر

الجمهوريـة
التـونسيـة

# مزايا ومتطلبات ممارسة التقييم من قبل الأجهـزة العليـا للرقـابـة الإداريـة والماليـة

إعـداد: السيد/ عـبـاس بـــــدر
مستشار بدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية

## مقدمـة:

إن تطور مفهوم الرقابة يجرنا اليوم إلى إثارة الدور التقييمي للأجهزة العليا للرقابة الإدارية والمالية حيث يمكن أن نتحدث عن رقابة موجهة نحو التقييم أي تقييم سلامة التصرف من جهة ورقابة المشروعية كرقابة مطابقة أي رقابة تهدف إلى التثبت من مطابقة التصرف للإجراءات والنصوص القانونية من جهة أخرى. كما أنه بالإمكان اعتبار التقييم مفهوما متطورا للرقابة تمارس في إطاره رقابة المطابقة دون أن تتوقف عند ذلك الحد بل تتجاوزه لتشمل التقييم خاصة وأن الأهداف المرسومة للتصرف العمومي قد شهدت تطورا حيث تجاوزت مجرد البحث عن المطابقة مع الإجراءات والنصوص القانونية لتنصهر أكثر في إطار السلامة. ومهما كانت الحالة، فإنه لا يمكننا تجاهل المنحى التقييمي في نشاط الأجهزة العليا ولو أن أهميته تختلف حسب الجهاز.

ويمارس الدور التقييمي على مستوى أنشطة الجهات الخاضعة للرقابة التي يرمي نشاطها إلى تحقيق الأهداف المرسومة بالسياسات والمخططات والبرامج.

وتختلف السياسات العمومية بحسب ميدان النشاط أو القطاع الذي تتوجه نحوه السياسة ويمكن أن نشير مثلا إلى السياسة الاقتصادية أو السياسة الاجتماعية وغيرها وفي كل الحالات فإن السياسة تعكس توجهات الدولة. وترسم المخططات مختلف الأهداف التي تتجه السلطات العامة نحو تحقيقها خلال فترة زمنية محددة سواء كان تحقيق تلك الأهداف متصلا بدور القطاع العام أو القطاع الخاص أو يتطلب التدخل المشترك للقطاعين المذكورين. وتتمثل البرامج في مجموعة التدابير التي تمكن من إنجاز ما جاء بالمخطط.

إن ما يميز التقييم سواء كان موجها نحو سياسات أو برامج أو غيرها أنه ينصبّ على أنشطة تنصهر في إطار توجه جماعي تتدخل فيه العديد من الأطراف سواء كان المتدخل فردا أي متصرفا أو هيكلا وهو ما يجعل التقييم مختلفا عن الرقابة على عملية تصرف أو إدارة فردية.

وإن النظر في واقع ممارسة التقييم من قبل الأجهزة العليا يسمح لنا باستنتاج عديد المزايا لهذا الصنف من الرقابة سنحاول التعرض لها في الجزء الأول كما أن لممارسة التقييم متطلبات يقترح تناولها في الجزء الثاني.

## I- مزايا التقييم:

إن الإقرار بمساهمة التقييم في تحقيق الحكم الرشيد الذي يساعد بدوره على التنمية أو الاعتراف بالكلفة السياسية والمادية للتخلي عن سياسات أو برامج أو قرارات بعد اعتمادها لعدم سلامتها أو لعدم قبولها وفي الآن نفسه لعدم خضوعها لتقييم، إنما يوفر لنا حدا أدنى من القناعة بضرورة وأهمية التقييم التي لا تبدو حسب رأينا محل تساؤل. وإن ممارسة هذا النوع من الرقابة توفر مزايا عديدة حيث يمكن توظيف نتائج التقييم لأغراض مختلفة.

**- <u>التقييم كوسيلة للبحث في نتائج السياسات والتدخلات العمومية</u>:**

في مجال الرقابة على السياسات العامة، وإذا اعتبرنا أن تطبيق سياسة هو بمثابة تجربة فرضيات ضمنية أو معلنة ترتكز عليها تلك السياسة وأن مجموعة تلك الفرضيات التي تفسر كيف تمكن السياسة من تحقيق النتائج المرجوة هي العقلية أو المنطق الذي يحكم السياسة أو التدخل، فإن تقييم السياسة يسمح بالتالي بالتثبت من صحة الفرضيات أي من أنها تجسمت في الواقع وأدت إلى النتائج المنتظرة منها والتثبت كذلك من عدم تداخل عناصر أخرى في تحقيق تلك النتائج.

وعلى سبيل المثال فإذا تعلق الأمر بتقييم سياسة اقتصادية ترمي إلى تشجيع الصادرات بالتخفيض من قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية فإن الفرضية الأساسية التي تنبني عليها هذه السياسة تتمثل في أن انخفاض سعر المنتج الوطني بالأسواق الخارجية تبعا لانخفاض سعر العملة من شأنه أن يشجع على طلب هذا المنتج أي على استيراده ويساهم بالتالي في الزيادة من الصادرات الوطنية

وبالتالي فإن من بين الأهداف الرقابية الأساسية لعملية تقييم السياسة المذكورة التثبت من أن أسعار المنتوجات المصدرة انخفضت فعلا تبعا لخفض سعر العملة وأدى ذلك إلى ازدياد الطلب عليها والزيادة في الصادرات.

ولا يبدو الأمر هينا في كل الحالات حيث من الممكن أن تتداخل عناصر أخرى بما يعقد عملية التقييم كأن يتزامن التخفيض في سعر العملة الوطنية مع ارتفاع هام لأسعار المواد الأولية المستعملة لصنع المنتوجات المصدرة بما يرفع من أسعار هذه المنتوجات إلى درجة تجعل التخفيض من سعر العملة الوطنية غير ناجع أو تحد من تأثيره.

وعلى العكس يمكن أن تنخفض أسعار المواد الأولية مما سيساهم إضافة لخفض سعر العملة في خفض أسعار المنتوجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات. وفي كلا الحالتين سيمكن التقييم من إبراز دور كل عنصر في تحقيق النتائج.

ويرتكز التقييم على تحليل نتائج تطبيق السياسة للتساؤل حول مدى تحقيق الأهداف المرسومة لها ومدى مواكبة السياسة للرهانات والحاجيات عند وضعها حيز التنفيذ وفي الفترة التي تليها وهو ما يثير مسؤولية واضعي السياسة في تحليل الأوضاع وآفاق تطورها عند رسم السياسة والأخذ بالانعكاسات المحتملة لذلك.

وإن التقييم لا يسمح فقط بالبحث في نتائج التدخلات العمومية والحكم عليها وإنما يوفر كذلك معطيات هامة حول هذه التدخلات.

- **التقييم كمصدر للمعلومات:**

إن النتائج التي يفضي إليها التقييم من سلبيات وإيجابيات ومقترحات هي في واقع الأمر مصدر من مصادر المعطيات يمكن استغلاله لأغراض مختلفة ومن أطراف متعددة، ويكتسب التقييم في هذه الصورة نفس الأهمية التي نوليها لتوفر المعلومات عموما الذي يعتبر نقطة الانطلاق والشرط الضروري لأي تحرك، فغياب المعلومات حول نتائج عمليات تقييم لسياسات وبرامج عامة يعيق أي محاولة جادة للتأثير عليها في اتجاه تحسينها.

وإن الأطراف المعنية باستغلال نتائج التقييم كمصدر معلومات يمكن أن تكون وطنية أو دولية، داخلية أو خارجية. وعلى سبيل المثال فإن السلطة التشريعية هي من بين الأطراف الداخلية التي تلجأ للتقارير المعدة من طرف الأجهزة العليا للرقابة عند مساءلتها للسلطة التنفيذية حول نتائج تطبيق السياسات والتدخلات العامة. كما أن الممولين الأجانب سواء تعلق الأمر بدول أو مؤسسات مالية وكذلك المستثمرين الوطنيين والأجانب معنيون باستغلال نتائج التقييم كمصدر للبيانات مما ييسر لهم اتخاذ القرار بخصوص منح التمويل أو الإقدام على الاستثمار من عدمه.

وفي إطار مناخ عالمي يتسم بالمنافسة حول جلب رؤوس الأموال والاستثمار فإن التقييم بمساهمته في تحسين التصرف العام إنما يساهم في الوقت نفسه في تحسين قدرة البلد على جلب الاستثمارات الخارجية والمحافظة عليها.

ويمكن أن ننظر إلى التقييم على أنه ذا قيمة وجدوى خاصة عندما يتسم المجال موضوع التقييم باختلاف الآراء وغياب الحقائق الثابتة أو عندما تتدخل السياسات العامة في مجالات جديدة أو حسب صيغ جديدة، فتكون للتقييم أهمية خاصة بما أنه يسمح بالتقليص من الشكوك والتساؤلات حول آثار السياسة المتبعة.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنه بالنظر في واقع الأمور، نتبين في بعض الحالات اتباع سياسات أو تنفيذ برامج خضعت لعمليات تقييم سابقة أثبتت في كل مرة تكرار نفس السلبيات دون أن ينجر عن التقييم أي تعديل لتلك السياسات أو البرامج، فهي إذا وضعية على عكس سابقتها تتميز بعنصر اليقين باعتبار أن السياسات أو البرامج المعنية ليست حديثة وتتوفر حولها معلومات أفضت إليها عمليات التقييم المنجزة، فهل غياب التعديل ناتج عن عجز في تلافي تلك النقائص وهو ما يطرح بدوره تساؤلات أو أنها لامبالاة بنتائج التقييم وهو ما يطرح مسألة العلاقة بين أجهزة تنفيذ السياسات وأجهزة التقييم والمكانة التي تحتلها هذه الأخيرة ضمن أجهزة الدولة.

- **التقييم كوسيلة للتعديل والتصويب:**

مهما كانت الإجابة حول التساؤلات السابقة فإن مثل هذه الوضعيات تجرنا إلى القناعة بأن التقييم ليس هدفا في حد ذاته ولا مرحلة نهائية بل مرحلة من المراحل التي تفضي إلى اقتراح التوصيات ويتبعها اتخاذ التدابير الكفيلة بتصويب المسار وتنفيذها. وعلينا أن ننظر إليه إذا على أنه وسيلة للتعديل والتحسين ويكتسب جدوى عندما يتم استغلاله لذلك الغرض، وبالتالي فإن المنطلق والهدف في الوقت نفسه من وراء التقييم هو واقع السياسات والبرامج المراد تقييمها الذي ننطلق منه بهدف تصويبها.

**- التقييم كتبرير لتدخل الدولة:**

إن الدولة مدعوة في المرحلة الحالية وفي ظل هيمنة التوجهات الليبرالية إلى تقليص حضورها ودورها نحو أقل ما يمكن وفسح المجال للمبادرة الخاصة والمنافسة وإضفاء أكثر ما يمكن من الحرية على ميادين النشاط. ويمكن للتقييم في هذا الإطار لعب دور هام حيث أن التدخلات العامة التي تتسم بدرجة من فرض القيود يجب أن تخضع لتقييم لمردوديتها لاتخاذ القرار بشأن الشروع في إنجازها أو مواصلة إتباعها أو التخلي عنها حسب الحالة ولكي تُبرّر النتائج الإيجابية إن وجدت القيود المفروضة في محيط عالمي يتسم بالتوجه نحو فك القيود. وليس القصد هنا أن الهدف من التقييم تبرير قرارات تم اتخاذها أو سياسات تم الشروع في تنفيذها حيث أنها نظرة توظف التقييم لغايات غير تلك التي جعل لها ولا يمكن أن تساهم في تحسين السياسات المتبعة.

رغم تعدد مزايا التقييم وإمكانية استغلاله لأغراض مختلفة فإن البعض لا يرى فائدة من التقييم إلا عند ظهور الأزمة أو استفحالها. ومهما كانت المآخذ على سياسة متبعة أو تدخل ما فلا حاجة للتقييم طالما أن الوضع لم يتأزم، وللقارئ هنا أن يحكم على هذه النظرة.

إن تعدد مزايا التقييم وإمكانيات استغلال نتائجه تزيدنا قناعة بأهميته وجدواه وتدفعنا إلى اعتماد هذا الأسلوب من الرقابة الذي يفترض توفر متطلبات سنحاول التعرض لها في مرحلة لاحقة.

## II- متطلبات التقييم:

**- توفر الموارد:**

إن ضرورة توفر الموارد لإنجاز التقييم يعتبر أمرا بديهيا، ولئن اختلف مستوى توفر الموارد المالية والبشرية حسب البلدان فإن القناعة بمزايا التقييم كفيلة بالحث على اعتباره ذا أولوية في تخصيص الموارد شأنه شأن المشاريع التي نعتبرها ذات انعكاس مباشر على ظروف ومستوى المعيشة. وفي حالة ندرة الموارد فإن ذلك في حد ذاته يعتبر مبررا كافيا لتخصيص ما هو ضروري منها لإنجاز التقييم باعتباره يساهم في ترشيد استخدامها.

ولئن كان توفير الموارد خارجا ولو جزئيا عن إرادة الجهات المكلفة بالتقييم لارتباطه بمستوى الموارد المتوفرة بالبلد عموما وبالأهمية التي توليها السلطات العامة للتقييم ولأجهزته، فإن هنالك متطلبات أخرى يمكن لهذه الهياكل التحكم فيها من بينها اختيار المواضيع أو المجالات محل التقييم.

**- اختيار المواضيع أو المجالات المعنية بالتقييم:**

من المستحسن في هذا السياق، المراعاة قدر الإمكان لضرورة اختيار مواضيع هامة ذات أولوية وتشكل رهانات في السياسات العامة بما يضمن الأثر الكافي لعمليات التقييم والأخذ بعين الاعتبار لنتائجها في رسم تلك السياسات وتعديلها.

ولا يعني ذلك أنه في صورة ترتيب الأولويات بما لا يعكس حقيقة ومتطلبات الوضع أن يساهم التقييم في تكريس ذلك الترتيب ويهمل بالتالي ما تم إهماله دون مبررات موضوعية، لأن على التقييم أن يكون عنصرا من العناصر المساهمة في تصويب المسار وعلى الأجهزة المكلفة بالتقييم أن تلعب تجاه الأجهزة الأخرى المكلفة برسم وتنفيذ السياسات العامة دورا معدلا كقوى موازية.

– **توفر المعلومات:** إن التقييم يستوجب الحصول على بيانات حسب الصيغة التي تمكن من بلوغ الأهداف المرسومة لهذا الصنف من الرقابة. ويمكن أن يطرح الإشكال على مستوى توفر المعلومات من عدمه أو على مستوى توفرها بالصيغة المطلوبة والضرورية للإجابة على تساؤلات عملية التقييم. وقد يجد عضو الجهاز نفسه في وضعيات مختلفة تتراوح بين توفر البيانات بالشكل المطلوب مما يسمح له بتوظيفها مباشرة في أعماله أو غيابها مما يتطلب منه جهودا لاستكشاف المصادر التي يمكن أن توفرها ومعالجتها لاحقا لتكون حسب الصيغة المطلوبة. وتتوفر اليوم للأجهزة العليا إمكانية استغلال التقنيات الحديثة لمعالجة المعطيات بفضل التطبيقات الموجهة نحو الرقابة على سبيل المثال التي توفر مزايا السرعة والدقة والشمولية في معالجة البيانات إلا أن استعمال تلك التقنيات يبقى مرتبطا بمدى توفر نظام معلومات بالمستوى المطلوب لدى الهياكل الخاضعة للرقابة وفي الميادين التي يشملها التقييم عموما.

– **منهجية التقييم:** يتطلب إنجاز التقييم إتباع منهجية ما ومن الضروري في هذا المجال، الاعتراف بأن لكل عملية تقييم خصوصياتها، ولا يمكن بالتالي أن نضبط مسبقا جميع التفاصيل المتصلة بهذه العملية لأن التقييم يعتمد كذلك على الخبرة ويتطلب مستوى محددا من المعارف والمهارات الذهنية وليس نشاطا يدويا متكررا. ومن الواجب إذا ترك مجال وقدر من الحرية لمن يقوم بالتقييم لإيجاد الحلول المناسبة للوضعيات الخصوصية والجديدة التي تعترضه، ولنتذكر دائما أن من بين الفوارق بين الآلة المتطورة والعقل البشري أن الأولى مبرمجة للقيام بعدد كبير من العمليات بسرعة لا يقدر عليها أي عقل بشري وأن من ميزات هذا العقل أنه قادر على إيجاد الحلول لوضعيات لم تبرمج لها هذه الآلة. فمناهج التقييم المعتمدة أو المضبوطة مسبقا هي عناصر هامة لا يجب التغافل عنها دون أن تكون حسب رأينا عناصر ثابتة أو مقيّدة إلى حد بعيد لمن ينجز التقييم.

– **الثقافة السائدة:** إن نجاح التقييم يتطلب وجود ثقافة لدى الهياكل المتدخلة وخاصة تلك الخاضعة للرقابة التقييمية تعترف بأهميته وتدرك المغزى من ورائه لأن التقييم يتأثر بالبيئة التي يمارس فيها. ويمكن اعتبار الثقافة أو العقلية السائدة لدى أعضاء الجهات الخاضعة للرقابة ونظرتهم للجهاز المكلف بالتقييم وللعملية ككل كأحد متطلبات التقييم حيث أن اعتبار العملية التقييمية بمثابة عملية عقابية للجهة محل الرقابة وبخاصة للمسئولين عليها أو عن تنفيذ السياسات عموما وهي نظرة لا تؤدي بطبيعة الحال إلى تيسير أعمال الأجهزة العليا للرقابة. ومهما كانت النظرة للجهاز ولدوره، فإن وراءها عديد العوامل المتصلة بالهيكل الخاضع للرقابة وبالجهاز الرقابي وبدرجة الوعي عموما بدور المساءلة وتأثيرها الإيجابي على التصرف العام.

– **طريقة تقديم النتائج ومحتوى التقارير:** يفضي التقييم إلى تقرير يتضمن النتائج والمقترحات والتوصيات التي يجب تقديمها بصورة جلية. ولئن كان من البديهي أن اقتراح الحلول لمعالجة جوانب القصور التي كشفها التقييم يتضمن مخاطرة بالمقارنة مع الاكتفاء بذكر تلك الجوانب فإن الاكتفاء بذلك دون اقتراح الحلول يحصر دور التقييم في إطار ثقافة المؤاخذة التي تركز على الأخطاء عوضا عن ثقافة الإصلاح التي تعتبر الإطار الأمثل للتقييم الذي يضمن له أكبر قدر ممكن من المقبولية. وإن التقييم لا يهدف بالضرورة إلى إبراز النتائج أو الظواهر السلبية بل يكفي أن تعكس التقارير الواقع حول المجال المراد تقييمه من وجهة نظر الجهاز الرقابي.

إن بعض الموانع ذات الصلة بالعقلية السائدة لدى أعضاء الجهاز وبنظرتهم لدوره يمكن أن تعيق اقتراح الحلول أو حتى مجرد التفكير فيها. ويتعلق الأمر هنا بالعقلية التي تقود إلى الإفراط في التحوط والتوقي إلى حد الامتناع عن تقديم الحلول خشية أن تكون غير مناسبة ولو أن الاحتياط يبقى من واجبات عضو الجهاز ومن متطلبات عملية تقييم ناجحة. فنفضل عندئذ تقديم خلاصة التقييم في شكل ملاحظات مبنية على قرائن وإثباتات موضوعية يصعب دحضها وعدم المجازفة باقتراح الحلول أو حتى مجرد التفكير فيها. وإن تقديم الحلول على أنها ليست حصرية وعلى أن اعتمادها من طرف المتصرف لا يكون إلا طوعا أي بعد موافقته عليها، والاعتراف بأن النتائج من تطبيق تلك الحلول لا تفسر فقط بطبيعة الحلول ذاتها وإنما كذلك بالطريقة المتوخاة من طرف المتصرف في اعتمادها كفيل بالتقليص من هذه الموانع.

وأما عن نظرتنا لدور الجهاز فهي تلك التي تفترض أن على هذا الأخير أن ينأى بنفسه عن مجال التصرف ودور المتصرف الذي تبقى له الحرية في تصور الحلول واعتماد ما يراه منها ملائما، وهي نظرة تعتبر أن مجرد اقتراح الحلول يندرج في مجال التصرف والتسيير الذي هو بطبيعة الحال ليس بمجال نشاط الجهاز الرقابي. وخلافا لذلك فإن اقتراح الحلول يمكن اعتباره كخاتمة لأعمال التقييم وكبداية لأعمال التصرف التي تهدف إلى تصحيح المسار تبعا لنتائج التقييم. وبالتالي فإن اقتراح الحلول ليس حكرا لا على من يقوم بالتقييم ولا على المتصرف والحلول المناسبة إنما هي نتيجة التوافق بين وجهة نظر الطرفين.

ولتحقيق ذلك الغرض وجب على كل منهما أن يقترح الحلول التي يراها مناسبة. ولئن كان الجهاز الرقابي مؤهلا لذلك بحكم ما أنجزه من تقييم فإن المتصرف مؤهل كذلك بحكم تجربته في تنفيذ السياسات والبرامج.

وفي هذا الإطار ولتحقق الحلول المقترحة والتوصيات غرضها يجب التفكير في إرساء إستراتيجية للاتصال حول نتائج التقييم تمكّن من فسح المجال للنقاش حولها وبالتالي إضفاء أكثر ما يمكن من الوضوح عليها، عوضا عن الاكتفاء بنشر تقرير عن نتائج التقييم.

**- مقبولية النتائج والمقترحات الناتجة عن التقييم:**

ترتبط مقبولية النتائج والمقترحات عموما بمدى التحلي بالواقعية والموضوعية عند إنجاز التقييم وهو ما يفترض إمعان التفكير في ما ننوي مؤاخذته على بعض السياسات أو التدخلات أو اقتراحه من إصلاحات، فنضع أنفسنا مكان المتصرفين المكلفين بتنفيذ السياسة أو البرنامج دون أن يجرنا ذلك إلى اعتبار العراقيل أو الضغوطات التي تعترضهم مبررات كافية للانحراف عن التصرف السليم، وهو ما يدفعنا إلى إثارة ما يمكن أن نسميه بالرقابة الواعية أي الرقابة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وطبيعة الإطار الذي تتم فيه العمليات الخاضعة للرقابة وهي كذلك رقابة تفضي إلى توصيات ومقترحات مقبولة وواقعية إلى حد ما. وإن المقصود بالمقبولية هو مدى إمكانية تطبيق تلك المقترحات والتوصيات ولو اقتضى ذلك بطبيعة الحال إدخال تغييرات على طريقة تخطيط أو تنفيذ التدخلات محل التقييم.

إن التقييم يفترض خلافا لعمليات التفقد أن نفهم وليس فقط أن نلاحظ أو ندون ما هو موجود. ولنفهم فإن نظرة واحدة أو خبرة واحدة لا تكفي بل نحن في حاجة لتقاطع خبرات ووجهات نظر وهو ما يعطي قيمة للتقييم ويساهم في مقبولية نتائجه والمقترحات المتولدة عنه.

ويمكن إثارة الموضوعية على مستويين متلازمين: على مستوى الجهاز الرقابي كمبدإ وعلى مستوى عضو الجهاز الذي أوكلت إليه مهمة التقييم كصفة شخصية أو كواجب مهني والأفضل أن يجتمع الاثنان.

- **الآجال ودلالة التقارير:** إن اختصار آجال تقديم التقارير التي يفضي إليها التقييم يساهم في المحافظة على دلالتها ويستجيب لرغبات واضعي السياسة في الحصول على أجوبة وحلول في الوقت المناسب ودون تأخير ليتسنى لهم الأخذ بها. ولكن البحث في وضعيات معقدة يتطلب وقتا فالمهم إذا أن يكون ذلك محددا. ولعل من بين أسباب إطالة آجال تنفيذ عمليات التقييم صعوبة الحصول على البيانات الضرورية وهي صعوبة يمكن أن تكون بدورها راجعة لضعف نظام معلومات الهيكل الخاضع للتقييم أو لضعف الأجهزة المكلفة عموما بجمع ومعالجة البيانات أو لغياب الرغبة في مد جهاز التقييم بتلك المعطيات، وفي هذه الحالة فإن جعل التقييم وجوبيا وإسناد الجهة المكلفة به مكانة متميزة يمكن أن يحول دون ذلك.

- **طبيعة الجهة المكلفة بالتقييم:** يمكن التساؤل حول متطلبات النجاعة في هذا الإطار. فهل من الأفضل إسناد مهمة التقييم لجهاز ينتمي لنفس الجهة المكلفة بالإنجاز أو مرتبط به إلى حد ما كأن يكون مثلا جهاز التفقد أو وحدة الرقابة للوزارة المكلفة بتنفيذ الجهة السياسة موضوع التقييم أو إسنادها لجهاز ينتمي لجهة إدارية غير تلك المكلفة بتنفيذ السياسة محل التقييم كأن يكون مثلا جهاز الرقابة لوزارة أخرى، وفي كلا الحالتين فإن مهمة التقييم لم تخرج عن نطاق الإدارة أو السلطة التنفيذية أي الجهة المكلفة بتنفيذ السياسات عموما، أو إسنادها لجهاز لا ينتمي بطبيعته للسلطة التنفيذية وفي هذه الحالة فإنه سيكون إما ضمن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية.

وإضافة إلى أن تنفيذ سياسة ما يمكن أن يكون موكولا في الآن نفسه لعديد الهياكل الإدارية كعديد الوزارات مثلا مما لا ييسر إجراء التقييم من طرف جهاز راجع لإحدى هذه الوزارات أو لوزارة أخرى أي جهاز ضمن السلطة التنفيذية، ورغم الدور الهام الذي تقوم به هياكل الرقابة المحدثة ضمن هذه السلطة، فإن إسناد مهمة التقييم لهيكل مستقل بطبيعته عن السلطة التنفيذية من شأنه أن يضمن أكثر ما يمكن من الموضوعية ومن النجاعة لعملية التقييم بشرط أن يحافظ الهيكل المعني على استقلاليته.

## خاتمـة:

تعتمد الأجهزة العليا التقييم كأسلوب للرقابة يتجاوز الأساليب التقليدية حيث ينجز على مستوى السياسات والبرامج المراد تقييمها وليس على مستوى أعمال التصرف العادية أو الفردية، وهو ما يفترض رقابة شمولية ومعقدة وما يؤهل الأجهزة العليا بممارستها لهذا الصنف من الرقابة لتكون شريكا مهما في رسم وتعديل السياسات والبرامج العامة. ويطرح التساؤل هنا حول مدى انخراط هذه الأجهزة في مهام التقييم والأهمية التي توليها لذلك مقارنة بأوجه الرقابة الأخرى، وهل أن اعتماد التقييم كأسلوب من أساليب الرقابة هو نتيجة حتمية لتطور الجهاز أو أنه مسار من مجموعة مسارات يمكن للجهاز إتباعه. وللتقييم متطلبات وهي ولئن توفرت وقام الجهاز بإنجاز مهمته وتقديم النتائج والتوصيات حول المواضيع المعنية بالتقييم، فإن اعتبار هذا الأخير كأسلوب جديد لرسم وتعديل السياسات والبرامج يجعل بلوغ الهدف المرجو منه مرتبط بمدى الأخذ بنتائجه وهو ما يطرح تساؤلا ثانيا حول مدى مساهمة التقييم في رسم وتعديل السياسات والبرامج وهي ليست مسؤولية الجهاز فحسب.

## المراجـــع :

- موقع الواب للمركز الأوروبي للخبرة والتقييم (**http://www.eureval.fr**).
- كايث ماكاي، كيف يمكن وضع أنظمة متابعة وتقييم للمساعدة على تحسين التصرف العمومي.
المجموعة المستقلة للتقييم للبنك الدولي، 2007.
- دانيال كوفمان، آرت كراي، بابلو زويدو– لوباتون. التصرف في الشؤون العمومية، من التقييم إلى التحرك.
المالية والتنمية، ص 10– 13، جوان 2000.

مقـــال مترجـم

# ما هي حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT)؟ ولماذا تعتبر هامة بالنسبة لمدقق نظم المعلومات

المـمـلـكـة الأردنـيـــة الهـاشـمـيـة

إعـــــــداد:
السادة/ يتشارد بريسيبس وقريق بويد وزياد شديد
من مكتب المراقب العام في كندا

ترجمة: السيدة/ أريج محمد الرفاعي
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

## مقدمة:

يعتبر مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في كندا وفي العديد من الدول مفهوما عاما يستخدم في اجتماعات ومؤتمرات تكنولوجيا المعلومات. وفي أغلب الحالات فإنه قد تم مناقشة حوكمة تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر القطاع الخاص، حيث يهدف هذا المقال إلى تضييق الفجوة بين مفاهيم وطرق القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

## الحوكمة المؤسسية مقابل حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

إن الحوكمة المؤسسية عبارة عن حزمة من العمليات والأعراف والسياسات والقوانين وممارسات الإدارة التي تؤثر في طريقة إدارة وتسيير المنظمة. فهي تشتمل على جميع العلاقات التي تربط بين العديد من المعنيين بالمنظمة وتهدف إلى تنظيم هذه العلاقات لتحقيق أهدافها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، حيث تساهم استراتيجية الحوكمة المؤسسية الفعالة في إدارة جميع أعمالها بما يخدم تحقيق أهدافها.

ومن ناحية أخرى، فإن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعتبر جزء من حزمة قوانين حوكمة المؤسسات، ومع أنه من الخطإ أحياناً اعتبار حوكمة تكنولوجيا المعلومات حقل دراسة مستقل بحد ذاته، إلا أنها تعتبر جزء من الإستراتيجية الكلية للحوكمة في المنظمة.

## حوكمة المؤسسات أو المنظمات:

يعتبر مجال حوكمة المؤسسات موضوعا متعدد الأوجه، حيث يشمل العديد من الجوانب، و منها:

1- المساءلة والواجب الائتماني، ويتضمن تطبيق الإرشادات والآليات وذلك لضمان قيام الإدارة بأعمالها بنزاهة ولحماية المنظمة العامة من المخالفات وأعمال التزوير.

2- الكفاءة الاقتصادية، وتتضمن كيف يهدف النظام المؤسسي المحوكم إلى تعظيم النتائج وتحقيق الأهداف.

3- الكفاءة الإستراتيجية، وتتضمن أهداف السياسة العامة التي لا يمكن قياسها بشكل مباشر بالمفاهيم الاقتصادية مثل التخفيف من حدة الفقر والدخول إلى الأسواق وكفاية الدخل والرعاية الصحية وخلق فرص العمل، حيث تعتبر هذه من القضايا التي تشكل المحور الرئيسي في غالبية مؤسسات القطاع العام والتي لا يتم قياسها بسهولة بالمفاهيم الاقتصادية المتعارف عليها.

4- رؤية المساهمين بأعمال المنظمة، حيث توفر المزيد من الاهتمام والمسؤولية للمساهمين الآخرين مثل المواطنين والموظفين ورجال الأعمال وغيرها من المستويات الحكومية(على سبيل المثال مستوى الإقليم أو المحافظة أو السلطات المحلية).

**حوكمة تكنولوجيا المعلومات:**

تركز حوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص على أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأدائها وإدارة المخاطر فيها. والأهداف الرئيسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات هي التأكد من أن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى تعظيم المردود والعمل على التخفيف من الأخطار المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تطبيق هيكل تنظيمي يتضمن تحديد المسؤوليات عن المعلومات والعمليات والتطبيقات بشكل واضح.

ويجب النظر إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات باعتبار أنها تدعم استراتيجية الحوكمة المؤسسية بكافة أجزائها، ولا يجب النظر إليها باعتبارها نظاما مستقلا بذاته، ولذلك فإنها تساعد في جعل جميع المعنيين يشاركون في عملية اتخاذ القرار، حيث يؤدي ذلك إلى خلق قبول مشترك لتحمل المسؤولية والتأكيد على أن القرارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مرتبطة بالمؤسسة وتهدف إلى تنظيم عملها لتحقيق أهدافها وليس العكس.

**تعريفات مختلفة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات:**

* عبارة عن عمليات التنظيم، والمراقبة، والإدارة التي تضمن تحقيق المنافع المتوقعة من تكنولوجيا المعلومات وذلك للمساعدة في استمرارية نجاح المشروع.

* هي مسؤولية هيئة المدراء والإدارة التنفيذية، وهي عبارة عن جزء مكمل لحوكمة المشروع وتشتمل على القيادة والهياكل التنظيمية والعمليات التي تضمن أن تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تساعد على تحقيق استراتيجياتها وتوسيعها وتحقيق أهدافها.

* بناء العلاقات والعمليات لتوجيه ومراقبة أعمال المؤسسة وذلك من أجل تحقيق أهدافها عن طريق تعظيم النتائج مع الأخذ بعين الاعتبار موازنة المخاطر مقابل المردود المتوقع من تكنولوجيا المعلومات.

* تحديد حقوق اتخاذ القرار وإطار المساءلة وذلك لتحقيق أهداف استخدام تكنولوجيا المعلومات.

* تهتم بمن يتخذ القرار وآلية اتخاذه وأما ما هي القرارات المتخذة فهي من اهتمام الإدارة وليست الحوكمة.

* إن حوكمة تكنولوجيا المعلومات هي كيفية فهم المعنيين بالحوكمة في الدائرة لتكنولوجيا المعلومات عند قيامهم بالإشراف والمراقبة والسيطرة والتوجيه، وكيف أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات سيكون له تأثير كبير في تحقيق الدائرة لرؤيتها ولمهامها ولأهدافها الإستراتيجية.

**لماذا تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضرورية؟:** تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضرورية للحصول على أعلى مردود من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بها ولتجنب الوقوع في المخالفات. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات شيء أساسي للنجاح التنظيمي-كتوفير الخدمات بكفاءة وفعالية- خاصة عندما يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات لإحداث تغيير في المنظمة وتوفير آلية الأعمال النموذجية أو الأفضل لكلا القطاعين العام والخاص، حيث ينتج عن عملية التغيير العديد من الفوائد. إلا أن هناك أيضاً احتمالية لحدوث العديد من المخاطر التي يمكن أن تعيق العمليات وتؤدي إلى نتائج غير مستهدفة. وتظهر المعضلة في كيفية الموازنة بين المخاطر والفوائد عندما يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات لإحداث تغيير تنظيمي.

**أفضل التطبيقات في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT):** بالرغم من الجهود المبذولة في صناعة البرمجيات من أجل تحديد وتبني أفضل الأعمال في تطوير تكنولوجيا المعلومات، إلا أن نسبة الإخفاق وعدم تحقيق الأهداف لا تزال مرتفعة، فغالبية مشاريع تكنولوجيا المعلومات لا تحقق الأهداف التنظيمية – أنظر إلى ملخص المسح الذي قامت به مجموعة Standish.

**المسح الذي أجرته مجموعة ستاندش (Standish):** تجري مجموعة Standish كل سنتين عملية مسح لمشاريع تكنولوجيا المعلومات خلال العشر سنوات الأخيرة، وشملت خلال العشر سنوات الأخيرة ما يقارب 50.000 مشروعا لتكنولوجيا المعلومات، وقد أوردت المجموعة بتقريرها لعام 2004 النتيجة التالية "أن 29٪ من المشاريع قد نجحت (أي أنه تم استلامها في الموعد وفي حدود الميزانية، وحققت الأعمال والخصائص المطلوبة)، وأن 53٪ من هذه المشاريع واجهتها تحديات (أي أنه حصل فيها تأخير عن الموعد وزادت نفقاتها عن الميزانية المحددة و/أو أن الأعمال والخصائص المطلوبة لم يتم تحقيقها بالكامل، كما أن 18٪ من المشاريع قد فشلت (أي أنه تم إلغاؤها قبل اكتمالها أو تم تسليمها ولكن لن يتم استخدامها للاستفادة منها نهائياً)".

إن الهيكل التنظيمي الأفضل للتطبيق المؤسسي هو الذي يتضمن إطار حوكمة فاعل وتحديد جيد لأدوار ومسؤوليات المشاركين بأعمال تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك مدققي أنظمة المعلومات (IS)، وتحديد وتحقيق استثمارات تكنولوجيا المعلومات وفقاً لأهداف واستراتيجيات المؤسسة. وبدون وجود هذا الإطار تكون مشاريع تكنولوجيا المعلومات معرضة بشكل أكثر احتمالاً للفشل، إلا أن معظم المنظمات غير مدركة لأهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، فهي تقوم بتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات بدون أن تدرك بشكل كامل متطلبات المنظمة وكيفية تحقيق هذا المشروع لأهدافها.

أما التطبيق الرئيسي الآخر في حوكمة تكنولوجيا المعلومات فهو تحديد الأهداف التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات، ومن الناحية التاريخية كانت الإدارة العليا تنظر إلى مشاريع تكنولوجيا المعلومات من منظور محدودية أهداف المدخلات والمخرجات، فقد نبعت عدم فاعلية وكفاءة وجهة النظر هذه بشكل مباشر من خلال عدم كفاية الخبرة الفنية لدى هؤلاء المدراء في التعامل مع صعوبة هذه المشاريع، بالإضافة إلى ذلك فإنهم لم يحاسبوا بعدالة بسبب الانخفاض الكبير في مستوى الكفاءة الناجمة عن إخفاق الإدارة في الدمج بين أهداف مشاريع تكنولوجيا المعلومات والأهداف الكلية للمنظمة.

ولتحقيق النجاح، فإنه يجب على المنظمة أن تأخذ في الاعتبار جميع العوامل التالية التي تؤدي إلى أفضل الأعمال:

إطار عمل عالي المستوى وضمان استقلالية الرقابة وإعداد تقارير أداء إدارية وإدارة الموارد وإدارة المخاطر والرؤية الإستراتيجية وتحقيق المنفعة:

- إطار عمل عالي المستوى: يتضمن تعريف القيادة والعمليات والأدوار والمسؤوليات ومتطلبات المعلومات والهياكل التنظيمية، حيث يضمن بأن يتم تحديد استثمار تكنولوجيا المعلومات ضمن الاستراتيجيات الكلية للمنظمة ويعمل على مضاعفة استخدام مجالات تكنولوجيا المعلومات المتوفرة للاستفادة منها ما أمكن.

- ضمان استقلالية الرقابة الداخلية والخارجية (أو أعمال المراجعة)، والتي يمكن أن توفر الخلفية المناسبة عن مدى تطابق تكنولوجيا المعلومات مع سياسات المنظمة ومعاييرها وإجراءاتها وأهدافها الكلية. ويجب القيام بأعمال الرقابة هذه بطريقة موضوعية غير متحيزة وذلك لكي يتم تزويد المدراء بتقييم نزيه حول مشروع تكنولوجيا المعلومات الخاضع للرقابة.

- إدارة الموارد: وذلك من خلال إجراء مراجعة مبرمجة والتأكد من أن تكنولوجيا المعلومات يوجد لديها موارد مادية كافية وبشرية متخصصة و ذات كفاءة لتتمكن من تلبية احتياجات المنظمة.

- إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من مسؤوليات المنظمة: التأكد من أن المنظمة وتكنولوجيا المعلومات يصدران تقييما وتقريرا بشكل منتظم فيما يتعلق بتأثير مخاطر تكنولوجيا المعلومات على المنظمة وأنه يتم متابعة أيّة مشاكل تعترضهم مع التركيز بشكل خاص على أي آثار سلبية على الأهداف الكلية للمنظمة.

- الرؤية الإستراتيجية وفهم مشترك بين إدارة المنظمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات، بحيث تتمكن الإدارة العليا من فهم قضايا تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية، حيث تركز إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات على الرؤى والقدرات التكنولوجية للمنظمة والتأكد من أن استثمار تكنولوجيا المعلومات قد تم وفق الاستراتيجيات الكلية للمنظمة ومضاعفة استخدام مجالات تكنولوجيا المعلومات المتوفرة.

- يركز تحقيق المنفعة على الفوائد التي يمكن تحقيقها من كل استثمار لتكنولوجيا المعلومات، ومثل هذا الاستثمار يجب دائماً أن يعطي منفعة للمنظمة وأن يكون نابعاً من احتياجات دائرة الاستثمار.

- إعداد تقارير أداء إدارية موضوعية وتتضمن مدى دقة العمل وفي الوقت المناسب، وتقديم تقارير حول مشروع تكنولوجيا المعلومات إلى الإدارة العليا، بحيث تزودهم بمراجعة شاملة حول التقدم الذي تم إنجازه لتحقيق الأهداف المحددة لمشروع تكنولوجيا المعلومات.

ومن خلال ذلك يمكن أن تقوم المنظمة بتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات من حيث تحديد الإنجازات التي تم تحقيقها والأعمال غير المكتملة التي تحتاج إلى معالجة. لذا يعتبر قياس الأداء المنجز طريقة جيدة للحصول على بعض المعلومات المطلوبة عن مدى تحقيق الأهداف من خلال تقارير الانجاز.

**أهمية مقاييس الأداء لحوكمة تكنولوجيا المعلومات:**

تعتبر مقاييس الأداء أسس سليمة ودقيقة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات. ولكي تتمكن المنظمة من الحصول على حوكمة جيدة فإنها يجب أن تكون قادرة على معرفة أين تكمن القيمة الحقيقية في مشاريعها لتكنولوجيا المعلومات، حيث يؤدي وجود مجموعة محددة ومعرفة جيداً من مقاييس الأداء إلى تزويد الإدارة بطرق قياس النجاح وتحديد المجالات التي تحتاج إلى التركيز عليها وذلك لإثبات فعالية وكفاءة مشاريع تكنولوجيا المعلومات. وبدون وجود مقاييس للأداء يتم الرجوع إليها فإنه سيكون من الصعب قياس التقدم الذي أحرزته مشاريع تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق أهدافها، وتتضمن فوائد مقاييس الأداء ما يلي:

- تحسين نوعية خدمات تكنولوجيا المعلومات مع مرور الزمن.
- التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات مع مرور الزمن.
- تحسين المنافع المتحققة.
- خفض تكاليف نفقات الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات مع مرور الزمن.

هناك نوعان من مقاييس الأداء: (1) مقاييس التطوير والتي يتم استخدامها لقياس الأداء في مشاريع تكنولوجيا المعلومات للتطوير، (2) مقاييس الخدمات والتي يتم استخدامها لقياس مدى نجاح خدمات تكنولوجيا المعلومات المتكررة أو المستمرة.

وبالنسبة لمقاييس أداء التطوير، فإنه يتم استخدام مجموعة محددة من المقاييس لتتبع تطور المشروع وذلك لتتمكن المنظمة من قياس تقدم المشروع في جميع المراحل التي يمر بها. أما بالنسبة لمقاييس الخدمات فإنه يتم عموماً تحديد تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات للبرنامج بالاعتماد على قياس نشاط خدمات تكنولوجيا المعلومات التي يتم استخدامها في البرنامج.

لا تستطيع أي جهة القيام بإدراج جميع المقاييس المختلفة المستخدمة في قياس تكنولوجيا المعلومات بفعالية، إلا أن المقاييس الواردة أدناه تعتبر مقاييس عامة لغالبية المنظمات والتي يمكن استخدامها في كلٍّ من مشاريع التطوير ومشاريع الخدمات، وذلك بالاعتماد على زمان ومكان الحصول على البيانات:

**1**- تكاليف تكنولوجيا المعلومات حسب مجموعة الأنشطة أو حسب كل نشاط: تستطيع المنظمة أن تعرف المبلغ المستثمر في كل نشاط وان تحدد القيمة المضافة بواسطة الاستثمارات المالية المستثمرة بذلك النشاط.

**2**- تحليل تكاليف النشاط وعدد موظفي تكنولوجيا المعلومات: تستطيع المنظمة قياس القيمة المضافة لكل نشاط بالمقارنة مع تكاليف الموارد البشرية والمادية.

**3**- المصادر الخارجية: تستطيع المنظمة أن تحدد مدى فعالية موظفيها وان تسمح لهم بقياس مدى اعتمادهم على الموارد الخارجية.

**4**- المخاطر التشغيلية المتعلقة بحوادث تكنولوجيا المعلومات (من حيث العدد والتكلفة): تستطيع المنظمة أن تعالج الخطر من خلال تحديد وتعريف تلك المخاطر للتخفيف من حدتها وتقليل التكلفة المترتبة على الحد منها، حيث يجب أن تأخذ الإدارة هذه القياسات بعين الاعتبار.

تتضمن الأمثلة الأخرى على بعض المقاييس العامة مثل التعاقد مع موظفي تكنولوجيا المعلومات للعمل بدوام كامل، وتكاليف محطات التشغيل، والمخاطر التشغيلية المتعلقة بحوادث تكنولوجيا المعلومات (من حيث العدد والتكلفة المترتبة عليها)، والحوادث المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات (من حيث العدد والتكلفة)، والمقاييس المتعددة المتعلقة بمشاريع تكنولوجيا المعلومات ومستوى إدارة استثمار تكنولوجيا المعلومات لنموذج بناء القدرات (CMM) (من حيث المستوى الحالي والمتوقع).

**ما الأعمال التي يستطيع مدققو أنظمة المعلومات (IS) القيام بها لجعل حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT) فعالة؟:**

للمساعدة في تطوير فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات يجب أن يقوم مدققو أنظمة المعلومات (IS) بعمل ما يلي:

1. المساهمة في تنفيذ المقاييس أو المعايير
2. التأكد من وضع حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضمن أجندة العمل
3. تطوير استراتيجيات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

**المساهمة في تنفيذ المقاييس:**

يستطيع مدققو أنظمة المعلومات أن يساهموا في تنفيذ المقاييس عن طريق مساعدة الإدارة في جمع التقارير وتحليل المقاييس بشكل دقيق وذلك من أجل إبلاغ الحوكمة المؤسسية بالنتائج التي تم تحقيقها:

- يستطيع مدققو أنظمة المعلومات أن يساعدوا في تحليل مقاييس الأداء لتكنولوجيا المعلومات، والتي تتضمن معرفة معنى المقاييس وما هي التطبيقات وما الأعمال التي يوصى بها. كما يستطيع مدققو أنظمة المعلومات أن يقدموا النصيحة عن طريق تقديم معلومات مؤيدة مستقلة عن مقاييس الانجاز وعن مدى فعالية الأعمال المخطط لها في تحقيق الانجاز وذلك لمعالجة الانحرافات.

- يستطيع مدققو أنظمة المعلومات أن يعطوا رأيا مستقلا حول دقة واكتمال مقاييس الأداء وذلك عن طريق إجراء تقييمات دورية لقياس الأداء للاستفادة منها لغايات الحوكمة المؤسسية.

- يستطيع مدققو أنظمة المعلومات أن يستخدموا مهاراتهم في تحديد معايير الأداء المستخدمة في قياس أداء البرامج.

**التأكد من وضع حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضمن أجندة العمل:**

يستطيع مدققو أنظمة المعلومات التأكد من وضع حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضمن أجندة عمل الجهاز الأعلى للرقابة (SAI) ولجنة الرقابة في المنظمة.

بإمكان المدققين أن يستخدموا دراسات البحث التاريخية وأعمال الرقابة المكتملة التي قامت بها أجهزة الرقابة العليا (SAIs) الأخرى للتركيز على النطاق والأهداف التي يمكن تحقيقها في الرقابة على حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة. وبإمكان المدققين أيضاً تحديد حوكمة تكنولوجيا المعلومات كمجال رقابي يحتاج إلى الفحص داخل المنظمة.

وبإمكان المدققين أيضاً إبلاغ المنظمة حول أداء تكنولوجيا المعلومات والمخاطر، بالإضافة إلى إطلاع لجنة الرقابة في المنظمة على أهمية مراجعة الرقابة المستقلة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

**تطوير استراتيجيات حوكمة تكنولوجيا المعلومات:**

بإمكان مدققي أنظمة المعلومات تطوير استراتيجيات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكنهم توجيه الأسئلة الصحيحة وذلك لكي يضمنوا بأن الإدارة على علم بالمشاكل وبالمخاطر وبالفوائد التي يتم تحقيقها من استخدام تكنولوجيا المعلومات وللمساعدة في تضييق الفجوة بين المنظمة ودائرة تكنولوجيا المعلومات.

وبإمكان المدققين التأكد من أن تكنولوجيا المعلومات تحقق أعمالا ذات منفعة، ويعني ذلك سرعة ودقة ونوعية الأنظمة التي تُنتج العائد على الاستثمار (ROI) والتي تجعل برامج المنظمة أكثر كفاءة وفعالية، كما يستطيع المدققون أيضاً الجمع بين مطوري تكنولوجيا المعلومات ومستخدميها داخل المنظمة. ولكي يتم تحقيق أهداف المنظمة، فإنه بإمكان المطورين والمستخدمين التوصل إلى فهم عام للمخاطر، بالإضافة إلى العقبات التي يمكن أن تواجههم وكيفية المضي قدماً وفق خطة عمل متناسقة.

**معوقات حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT):**

هناك العديد من المعوقات التي تواجه المنظمات التي تحاول تنفيذ هيكل فعال للحوكمة، خاصة عندما تكون هناك استثمارات مهمة في تكنولوجيا المعلومات. وبدون وجود حوكمة فاعلة للتعامل مع مثل هذه المعوقات، فإن مشاريع تكنولوجيا المعلومات ستكون معرضة لمخاطر الفشل بشكل كبير.

كل منظمة من المنظمات تواجه تحدياتها الفريدة الخاصة بها وذلك نتيجة للاختلافات البيئية بقضاياها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية الخاصة بكل منظمة. فكل قضية من هذه القضايا يمكن أن ينتج عنها معوقات تحول دون إيجاد حوكمة فاعلة في تلك المنظمة.

ولا تستطيع أي جهة القيام بتحديد جميع المعوقات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، إلا أن النقاط التالية تعتبر معوقات عامة توجد في غالبية المنظمات:

**الإدارة العليا غير معنية بإشراك تكنولوجيا المعلومات**

من القضايا الرئيسة التي تحول دون نجاح مشاريع تكنولوجيا المعلومات أن الإدارة العليا لا ترغب في أن تشرك تكنولوجيا المعلومات في عملية اتخاذ القرار، حيث تحتاج الإدارة إلى أن تعمل مع دائرة تكنولوجيا المعلومات عند أخذها القرارات المتعلقة بالاستثمارات الرئيسة في هذا المجال وذلك للتأكد من أنه قد تم تزويدها بالمعلومات والمرجعيات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة.

**ضعف المواءمة الإستراتيجية:**

قد ينتج عن الاستثمارات الرئيسة في تكنولوجيا المعلومات بعض الأعمال قليلة أو عديمة المردود والتي قد تكون أيضاً غير متلائمة استراتيجياً مع أهداف وموارد المنظمة، مثل هذا الضعف في المواءمة الإستراتيجية يعني أن تكنولوجيا المعلومات لم تساهم بكفاءة وبفعالية في تحقيق أهداف المنظمة.

**نقص في تبعية المشاريع:**

في الماضي كانت العديد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات تُترك في أيدي دائرة تكنولوجيا المعلومات لوحدها وكانت الإدارة العليا تميل إلى الابتعاد عن تبعية مثل هذه المشاريع إليها. فعدم وضوح موضوع القيادة من قبل الإدارة العليا يعرض مشاريع تكنولوجيا المعلومات إلى مخاطر عدم دمج أهدافها مع الأهداف الكلية للمنظمة. وفي أغلب الأحيان تقوم الإدارة "بإحالة المسؤولية" إلى دائرة تكنولوجيا المعلومات، مؤدية بذلك إلى الإغفال والتقليل من أهمية دمج ومواءمة تكنولوجيا المعلومات مع الأهداف الكلية للمنظمة، حيث يؤدي ذلك إلى عدم الكفاءة بشكل واضح في العمل و يتم غالباً تحميل المسؤولية لمدراء تكنولوجيا المعلومات عن ذلك.

**ضعف إدارة المخاطر:**

تعتبر إدارة المخاطر الضعيفة عائقا رئيسيا أمام نجاح غالبية مشاريع تكنولوجيا المعلومات، حيث تتضمن إدارة المخاطر عمل تقييم لجميع المخاطر المحتملة للمشروع والتخفيف من حدتها، وإذا لم يتم تحديد ومعالجة هذه القضايا من بداية المشروع وحتى نهايته فإن احتمالات خطر فشل المشروع ستكون مرتفعة جداً، وفي أغلب الأحيان فإن مخاطر تكنولوجيا المعلومات الأكثر ضرراً هي التي تكون غير متوقعة وغير مفهومة بشكل جيد من قبل الإدارة العليا.

**إدارة الموارد بطريقة غير فعالة:**

لتحقيق أعلى وأفضل النتائج بأقل التكاليف فإنه يجب على المنظمة أن تدير موارد تكنولوجيا المعلومات لديها بكفاءة وفعالية، والتأكد من كفاية الأجهزة والبرمجيات الفنية والأهم من ذلك توفر الموارد البشرية المتخصصة لتحقيق خدمات تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر عاملا رئيسيا لتحقيق الأهداف المتوقعة من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.

## الخاتمة:

باختصار، فإن تكنولوجيا المعلومات تعتبر جزء مكملا في تنفيذ برنامج القطاع العام، لذلك فإن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعتبر أيضاً جزء مكملا للحوكمة المؤسسية، حيث تضمن تحقيق أهداف تكنولوجيا المعلومات ولتخفيف مخاطرها ومعالجة تلك المخاطر، مثال على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات تعمل على تحقيق الأهداف والمحافظة على استمرارية المنظمة ونموها.

كما أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعمل على تعزيز المواءمة الإستراتيجية بين أهداف تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البرامج بضمان القيام بقياس الأداء بشكل متميز ومستمر.

# إصـــدارات جـــديـــــــدة

**اسم الكتاب:** حـوكمـة الشركات والأزمة المـالية العـالمية.

**اسم المؤلف:** د. طارق عبد العـال حمـاد.

**دار النشـــر:** الدار الجامعية ـ 84 شارع زكريا غنيم ـ تانيس سابقا ـ الإسكندرية.

**تاريخ الإصدار:** 2009م.

**نبذة عن الكتاب:** يتناول الكتاب شرح أسباب وأبعاد الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في النصف الأخير من عام 2008م وأدت إلى آثار سلبية كبيرة على اقتصاديات معظم دول العالم ويركز الكتاب أيضاً على حوكمة الشركات ودورها في علاج الأزمات المالية بصفة عامة وكذلك الدور الذي تلعبه في إحكام السيطرة والرقابة على أعمال المنظمات والشركات بهدف الأداء المتوازن والبقاء والاستمرار في عالم اليوم. ويحتوي الكتاب على ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

**القسم الأول: الأزمة المالية العالمية الأخيرة**

الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية (الأسباب والتداعيات – الحلول والدروس المستفادة).

الفصل الثاني: المشتقات المالية (الإسراع في الأزمات المالية وتضخمها).

الفصل الثالث: الممارسات المحاسبية الخاطئة ودورها في الأزمات المالية).

الفصل الرابع: تعديلات المعايير المحاسبية لمواجهة الأزمات المالية العالمية.

**القسم الثاني: آليات حوكمة الشركات.**

الفصل الأول: المؤسسات وحوكمة الشركات.

الفصل الثاني: نظام حوافز الإدارة.

الفصل الثالث: المحاسبة والتدقيق.

الفصل الرابع: مجلس الإدارة.

الفصل الخامس: ضوابط الرقابة الداخلية.

الفصل السادس: دور التدقيق الداخلي.

الفصل السابع: احتراف التدقيق الداخلي.

الفصل الثامن: البنوك الاستثمارية ومحللو الأوراق المالية.

الفصل التاسع: الدائنون ووكالات التصنيف الائتماني.

الفصل العاشر: المساهم الفعال.

الفصل الحادي عشر: عمليات الاستيلاء على الشركات.

الفصل الثاني عشر: الجهات الإشرافية العامة.

الفصل الثالث عشر: قواعد الحوكمة الجيدة.

الفصل الرابع عشر: نظرية أصحاب المصالح في المنظمات.

**القسم الثالث: أطر الرقابة والمراجعة الداخلية.**

الفصل الأول: الخطوات الأولى: مشروع تجريبي.

الفصل الثاني: المكونات الخمسة لإطار الضوابط الرقابية.

الفصل الثالث: توثيق ضوابط الرقابة الداخلية باستخدام إطار طرق كثيرة للتوثيق.

الفصل الرابع: تحديد نطاق مشروع التوثيق الخاص بالمنشأة.

الفصل الخامس: وضع أساس لفعالية الضوابط الرقابية – اختيار ضوابط الرقابة.

الفصل السادس: تقييم فعالية التصميم والفعالية التشغيلية – أمر اساسي.

الفصل السابع: مخاطر الغش ودفاع الكيان عن نفسه – الخوف المرضي من الغش.

**اسم الكتاب: المحاسبة الإدارية المتقدمة في الأعمال الحديثة.**

**اسم المؤلف:** د. رشيد الجمال ـ د. أيمن شتيوي.

**دار النشـــر:** المكتب الجامعي الحديث الإسكنـدرية.

**تاريخ الإصدار:** 2009م.

**نبذة عن الكتاب:** تناول الكتاب نظام المعلومات المحاسبية الإدارية كأحد مكونات نظام المعلومات الإدارية ودورها في خدمة الإدارة ومساندة ابتكاراتها في الإنتاج والتسويق. قسم الكتاب إلى ستة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: تناول بيئة الأعمال الحديثة وتأثيرها على المحاسبة الإدارية.

الفصل الثاني: تناول إدارة التكلفة (الجودة – الوقت – نظرية القيود).

الفصل الثالث: تناول تقييم الإدارة القطاعي.

الفصل الرابع: تناول القيم الاقتصادية المضافة.

الفصل الخامس: قرارات تسعير وتحليل الربحية.

الفصل السادس: اللامركزية وأسعار التحويل.

**اسم الكتاب: تقييـم الأداء المالي ودراسات الجدوى.**

**اسم المؤلف:** د. عبد الغفـار حنفي.

**دار النشـــر:** الدار الجامعية ـ 84 شارع زكريا غنيم ـ تانيس سابقا ـ الاسكندرية.

**تاريخ الإصدار:** 2009م.

**نبذة عن الكتاب:** تناول الكتاب هذا الموضوع في جزئين الأول يتعلق بتقييم الأداء ومعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي لمنظمة قائمة ومستمرة إذ يتطلب الأمر توصيف وتحليل المركز المالي للمنظمة والتخطيط المالي وقياس الكفاءات الإدارية في استخدام الأموال العامة. أما الجزء الثاني فتعرض للاستثمارات الرأسمالية بالمنظمة والمدخل لتقييم قرارات الإنفاق الرأسمالي. وقد قسم هذان الجزءان إلى أبواب تناولت الموضوعات التالية:

**الجزء الأول: التحليل المالي واتخاذ القرارات.**

الباب الأول: المقدمة.

الباب الثاني: التحليل المالي.

الباب الثالث: التخطيط المالي والرقابة.

الباب الرابع : سياسات توزيع الأرباح.

**الجزء الثاني: الاستثمارات الرأسمالية**

الباب الأول: الإنفاق الرأسمالي - مفهومه وخصائصه.

الباب الثاني: أساليب تقييم الاقتراحات الاستثمارية في ظروف الثبات والتأكد.

الباب الثالث: المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية في ظروف التغيير وعدم التأكد.

الباب الرابع: تكلفة الأموال واتخاذ قرارات الاستثمار.

الباب الخامس: التمويل الداخلي والخارجي ومنهج قياس تكلفته.

الباب السادس: الاستثمارات الإحلالية.

**اسم الكتاب: مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية).**

**اسم المؤلف:** د. أحمد محمد نور.

**دار النشـــر:** الدار الجامعية– 84 شارع زكريا غنيم – الإسكندرية.

**تاريخ الإصدار:** 2009م.

**نبذة عن الكتاب:** تناول الكتاب الأساسيات المحاسبية مع ربطها بمعايير المحاسبة المصرية والدولية، وعرض المفاهيم والمبادئ والمعتقدات الأساسية والمتعارف عليها للمحاسبة وفق ما استقر عليه كتاب المحاسبة والجمعيات والمنظمات العلمية المهنية للمحاسبة في العالم. ويقسم الكتاب إلى ستة أبواب رئيسية على النحو الآتي:

الباب الأول: تناول تعريف المحاسبة وتحديد أهدافها ووظائفها وإطارها الفكري مع ربطها بمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

الباب الثاني: تناول التحليل المحاسبي لعمليات المشروع واستكمال الدورة المحاسبية.

الباب الثالث: تناول المعالجة المحاسبية للعمليات اليومية للمشروع مع ربطها بمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

الباب الرابع: تناول تصميم النظام المحاسبي وطرق المحاسبة وربطها بمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

الباب الخامس: تناول إستكمال الدورة المحاسبية وإعداد القوائم المالية في المنشآت التجارية والصناعية مع ربطها بمعايير المحاسبة المتعلقة بالتحقق من الأصول والخصوم والإفصاح عنها وربطها بمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

الباب السادس: تناول مشاكل المحاسبة المتعلقة بالتحقق من الأصول والخصوم والإفصاح عنها وربطها بمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

**اسم الكتاب: الاتجـاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية.**

**اسم المؤلف:** د. عبد الوهاب نصر علي.

**دار النشـــر:** الدار الجامعية - 84 شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية الإسكندرية- مصر.

**تاريخ الإصدار:** 2008م.

**نبذة عن الكتاب:** يتنـاول الكتاب بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الآلية وذلك من خلال سبعة فصول:

الفصل الأول: إجراءات الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم الحاسبات الالكترونية.

الفصل الثاني: إجراءات وأساليب المراجعة في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية.

الفصل الثالث: إجراءات وأساليب الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.

الفصل الرابع: اثر استخدام نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما.

الفصل الخامس: خدمات مراجع الحسابات في بيئة التشغيل الالكتروني واستخدام الحاسبات الآلية.

الفصل السادس: دور مراجع الحسابات في تدني فجوة الثقة في بيئة التجارة الالكترونية.

الفصل السابع: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال.

**اسم الكتاب: الاتجـاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية.**

**اسم المؤلف:** د. عبد الوهاب نصر علي.

**دار النشـــر:** الدار الجامعية - 84 شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية الإسكندرية- مصر.

**تاريخ الإصدار:** 2008م.

**نبذة عن الكتاب:** يتنـاول الكتاب بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الآلية وذلك من خلال سبعة فصول:

الفصل الأول: طبيعة المراجعة الحكومية.

الفصل الثاني: طبيعة وأبعاد وظيفة أجهزة الرقابة العليا.

الفصل الثالث: تقييم أداء أجهزة الرقابة العليا في المنطقة العربية.

الفصل الرابع: مراجعة الفساد الحكومي.

الفصل الخامس: مراجعة الأداء الحكومي.

**اسم الكتاب: القياس والتقويم في المحاسبة المالية.**

**اسم المؤلف:** د. حنفي عبد الفتاح.

**دار النشر:** دار الكتاب الحديث، 94 شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر ـ القاهرة.

**تاريخ الإصدار:** 2008م.

**نبذة عن الكتاب:** تستهدف المحاسبة المالية توفير معلومات للأطراف الخارجية المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات سواء أكانت تقييمية أو تخطيطية. ويتطلب استيعاب المعرفة في هذا المجال الدراسة على ثلاثة مراحل، الأولى مبادئ المحاسبة المالية والثانية المرحلة المتوسطة. أما المرحلة الثالثة فهي المحاسبة المتقدمة. وينقسم هذا الكتاب إلى:

الباب الأول: المدخل النظري لدراسة المحاسبة المالية.

الباب الثاني: النظم المحاسبية في ظل أسس قياس محاسبية مختلفة.

الباب الثالث: القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية.

الباب الرابع: مشاكل الاعتراف بالإيراد في بعض الأنشطة.

الباب الخامس: قياس وتقييم الأصول والالتزامات قصيرة الأجل.

الباب السادس: قياس وتقييم الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

**اسم الكتاب: قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية.**

**اسم المؤلف:** أ. د. عبد الوهاب نصر علي ـ د. شحاته السيد شحاته.

**دار النشر:** الدار الجامعية– 84 شارع زكريا غنيم – الإسكندرية.

**تاريخ الإصدار:** 2009م.

**نبذة عن الكتاب:** يستهدف هذا الكتاب دراسة قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة وذلك من خلال استعراض تجارب مصر وبعض الدول الأخرى في هذا المجال مع التركيز على إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين في هذا الشأن. وينقسم هذا الكتاب إلى:

الفصل الأول: أهمية التزام مراقب الحسابات بأخلاقيات وسلوكيات المهنة.

الفصل الثاني: ماضي وحاضر ومستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة.

الفصل الثالث: دور الرقابة على جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات.

الفصل الرابع: قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة.

الفصل الخامس: التجربة السعودية في مجال قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة.

الفصل السادس: قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل السابع: قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في اليابان.

الفصل الثامن: قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في انجلترا.

الفصل التاسع: قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل العاشر: قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية.

الفصل الحادي عشر: حالات عملية حول مشاكل أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة.

**اسم الكتاب:** **آفـاق جديدة لمسئوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة.**

**اسم المؤلف:** أ. د. أحمد صـلاح عطيـة.

**دار النشـــر:** الدار الجامعية– 84 شارع زكريا غنيم – الإسكندرية.

**تاريخ الإصدار:** 2008م.

**نبذة عن الكتاب:** تـواجه مهنة المراجعة تحديات عصيبة في مواجهة بيئة العولمة تلك البيئة التي شهدت تطورات سريعة ومتلاحقة في بيئة وشكل أسواق المال نتيجة شبكة الاتصالات الإلكترونية التي جعلت من الميسور إعادة تدوير الأموال بين شتى أنحاء المعمورة على مدى الأربع والعشرين ساعة. وينقسم هذا الكتاب إلى:

الباب الأول: مسئوليات مراجع الحسابات تجاه جرائم غسل الأموال.

الباب الثاني: المحاسبة والإفصاح عن أنشطة صناديق الاستثمار وآثارها على المراجعة.

الباب الثالث: مسئوليات مراجع الحسابات حال تصديه لمراجعة صناديق الاستثمار.

الباب الرابع: مراجعة الأدوات المالية المشتقة.

# نـــشاطات الـــتـــدريـــب

## اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع " الرقابة على البيانات المالية باستخدام الحاسب الآلي":

نظم ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على البيانات باستخدام الحاسب الآلي" خلال الفترة من 12ـ 17 ذو القعدة 1430هـ الموافق من 10/31 ـ 2009/11/5م والذي كان يهدف إلى تعريف المتدربين بطبيعة البيانات المالية الآلية ونظام الرقابة الداخلية الالكتروني وكيفية إجراء الرقابة على البيانات وكذلك أنواع التقنيات المستخدمة في تنفيذ الرقابة على البيانات المالية الالكترونية والوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأجهزة الرقابية في ذلك والتعرف على تجربة الجهاز المستضيف والأجهزة الأعضاء من خلال التركيز على حالات عملية تقدم لهذا الغرض.

وقد شارك فيه (23) متدربا يمثلون 13 جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المجموعة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: (الأردن ـ البحرين ـ الجزائر ـ تونس ـ السعودية ـ لبنان ـ سوريا ـ سلطنة عمان ـ قطر ـ الكويت ـ المغرب ـ مصر ـ اليمن).

وتم تنفيذ اللقاء على مدى ستة أيام بمعدل ثلاث جلسات يومية وتناولت العناصر التالية:

ـ تعريف الرقابة باستخدام الحاسب الآلي.

ـ أهمية الرقابة باستخدام الحاسب الآلي .

ـ أهداف الرقابة باستخدام الحاسب الآلي.

ـ مزايا وعيوب الرقابة باستخدام الحاسب الآلي.

ـ امن المعلومات لمراكز المعلومات والأسئلة التي تطرح على مركز المعلومات الخاصة بالأمن.

ـ خطوات المراجعة الآلية.

ـ المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة والمراجعين عند إجراء عملية الرقابة المالية.

ـ الأدوات المستخدمة للرقابة على البيانات باستخدام الحاسب الآلي.

ـ نبذة عن قواعد البيانات.

ـ نبذة عن برنامج التحليل "ايديا" في تحليل البيانات واكتشاف نتائج التدقيق.

ـ الأوامر المستخدمة في برنامج التحليل "ايديا".

ـ أنواع وطرق تحميل البيانات إلى برنامج "ايديا".

ـ تمارين عملية لاستخدام أوامر البرنامج التحليلي.

ـ استعراض تجارب الدول المشاركة.

ـ تمارين تطبيقية عن نظام المدفوعات.

ـ دراسة حالات عملية وتطبيقية عن برنامج التحليل "ايديا" خاصة بالمستودعات والمخزون.

ـ تمارين تطبيقية على كيفية كتابة المعادلات التحليلية.

ـ كتابة التقرير ونقل مرفقات التقارير من "ايديا" إلى اكسل.

ـ استعراض تجارب الدول المشاركة.

ـ حالات عملية عن برنامج التحليل "ايديا" خاصة بمراجعة الرواتب.

ـ أهمية وأغراض استخدام برنامج (التيم ميت).

ـ استعراض تجارب الدول المشاركة.

واختتم اللقاء بحضور ممثل الأمانة العامة للمجموعة، وتم توزيع شهادات إتمام دورة على المشاركين ومنح شهادات التقدير إلى لكل من معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية وإلى السادة الخبراء والسيد مدير اللقاء.

## اللقاء التدريبي بالجمهورية اللبنانية حول موضوع "أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء ودور الجهاز الأعلى للرقابة في ذلك":

في نطاق تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للمجموعة لسنة 2009، عقد اللقاء التدريبي حول موضوع "أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء ودور الجهاز الأعلى للرقابة في ذلك" بمدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة من 9/28 إلى 2009/10/2.

وكان الهدف من تنظيم هذا اللقاء إكساب المشاركين مهارات ومعارف عن الفرق بين موازنة البنود وموازنة البرامج والأداء وأهمية التحول إلى إدارة الأنشطة الحكومية كمدخل بديل لإدارة الموارد الإنتاجية وأهمية الإلمام بمتطلبات العمل بموازنة البرامج والأداء ودور أجهزة الرقابة في متابعة إجراءات التحول إلى موازنة البرامج والأداء وإبداء الرأي في تنفيذها والتعرف على تجارب الأجهزة الأعضاء حول هذا الموضوع.

وقد شارك في هذا اللقاء31 مشاركاً يمثلون 13 جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المجموعة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: الأردن- الجزائر- تونس- السعودية- السودان- سلطنة عمان- العراق- الكويت- المغرب- مصر- فلسطين- اليمن ولبنان.

كما تم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام بمعدل أربع جلسات يومية، تناولت العناصر التالية:

ـ مفهـوم موازنة البنـود.

- موازنة البرامج والأداء (المفهوم والأهمية).

ـ الفرق بين موازنة البنود وموازنة البرامج والأداء.

ـ أهمية التحول إلى إدارة الأنشطة الحكومية كمدخل بديل لإدارة الموارد الإنتاجية.

ـ المعـايير التي يمكن استخدامها في عملية التحول.

ـ دور الأجـهزة العليا للرقابة والمشاكل والصعوبات في عملية التحول.

ـ عـرض تجـارب الأجـهـزة.

ـ مـراجعة وتوصيات.

معالي القاضي/ عبد الرضى ناصر يلقي كلمة افتتاح اللقاء

واختتم اللقاء بحضور ممثل الأمانة العامة للمجموعة، حيث تم تبادل كلمات الاختتام التي أشـادت بنجـاح هـذا اللقـاء علميـا وتنظيميا. وتم توزيع شهادات "اجتياز دورة" على جميع المشاركين، ومنح شهادات التقدير الـتي أصـدرتها الأمانـة العامـة إلى كل من سعادة الأستاذ/ عبد الرضى ناصر، والسيد/ مدير اللقاء والسادة الخبراء المدربين.

## اللقاء التدريبي بدولة الكويت حول موضوع "تقويم أداء القطاع النفطي":

عقد هذا اللقاء خلال الفترة من 13 إلى 2009/12/17 بمدينة الكويت بهدف ترسيخ المفاهيم الرقابية بشأن المعايير المستخدمة في تقويم أداء القطاع النفطي، وذلك للتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

واشتمل اللقاء على تقديم المعايير التي يمكن استخدامها في تقويم أداء القطاع النفطي وتحليل المؤشرات الخاصة بمدى تحقيق الإدارة للأهداف المرسومة لها ومدى ملاءمة وكفاءة السياسات والخطط والبرامج والتأكد من تحقيق النتائج المستهدفة بأقل الأعباء من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

كما استعرض اللقاء تجربة ديوان المحاسبة الكويت وتجارب الأجهزة الأعضاء. وقد شارك في اللقاء 29 مشاركا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من الأردن ـ البحرين ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سوريا ـ العراق ـ عمان ـ قطر ـ الكويت ـ ليبيا ـ موريتانيا ـ مصر واليمن.

وجرى تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام بمعدل ثلاث جلسات في اليوم، تناولت الجوانب العلمية والتدريبية التالية:

ـ عملية اختيار التدقيق على الأداء على القطاع النفطي.

ـ المعايير المرتبطة بالأداء على القطاع النفطي.

ـ حالات عملية عن كيفية استخدام المعايير المرتبطة بالأداء على القطاع النفطي.

ـ مؤشرات الأداء وعلاقتها بالمخاطر.

ـ مؤشرات الأداء المرتبطة بالاستكشاف والإنتاج.

ـ مؤشرات الأداء المرتبطة بالتكرير والصيانة.

ـ التعريف بالقطاع النفطي بدولة الكويت وعملية الرقابة النظامية عليه.

ـ حالة عملية لتدقيق الأداء على القطاع النفطي

ـ ورشة عمل لتقويم كفاءة وفعالية عمليات الصيانة.

ـ عرض مرئي عن إدارة المخاطر الشاملة وكيفية التعامل مع ملاحظات ديوان المحاسبة بشركة نفط الكويت.

ـ عرض لتجارب بعض الدول والتعقيب عليها.

واختتم اللقاء بحضور ممثل الأمانة العامة، وتم توزيع شهادات "إتمام دورة" على المشاركين ومنح شهادات تقدير إلى معالي الأستاذ/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس الديوان والسيد مدير اللقاء والسادة الخبراء وعدد من موظفي الجهاز ممن ساهموا في إنجاح اللقاء.

## البرنامج التدريبي بدولة قطر حول موضوع "تقييم جودة العمل الرقابي":

تم تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين وفق منهجية مبادرة تنمية انتوساي، واشتملت المرحلة الأولى على تنظيم لقاء تمهيدي عقد بدولة قطر خلال الفترة من 9/27 إلى 2009/10/1 وخصص لإعداد المادة العلمية والتدريبية من قبل خبراء مدربين من ديوان المحاسبة بدولة قطر وجهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

أما المرحلة الثانية فاشتملت على عقد لقاء تدريبي عقد بدولة قطر خلال الفترة من 20 إلى 2009/12/24 خصص لإكساب المشاركين المهارات والمعارف اللازمة بخصوص مفهوم جودة العمل الرقابي ومتطلباته والمنهجية وأساليب التقييم الممكن اعتمادها، بما يمكن من بناء قدرات مهنية لدى الأجهزة الأعضاء بالمجموعة العربية وتساهم في إرساء ثقافة الجودة الشاملة بشقيها المؤسسي والرقابي، وتقييم جودة العمل والمخرجات الرقابية وفقا لمنهجية علمية.

وحضر اللقاء (31) مشاركا مثلوا ستة عشر جهازا رقابيا وهي أجهزة الرقابة في كل من الأردن والبحرين والكويت والعراق وسوريا وفلسطين ومصر وتونس والجزائر والمغرب وقطر والإمارات وسلطنة عمان واليمن والسعودية وموريتانيا.

صورة تذكارية للمشاركين في اللقاء

وتناولت الجلسات النظرية والتطبيقية المواضيع التالية:

- الإطار العام للجودة.
- الجودة في العمل الرقابي.
- تقييم جودة العمل الرقابي.
- منهجية التدريب.

واشتمل تنفيذ هذا اللقاء على عرض شرائح وتوضيح مختلف المفاهيم ذات الصلة بمحاوره وبإثراء معارف المشاركين من خلال عرض أمثلة مستوحاة من أفضل الممارسات على المستوى الدولي وتجارب مختلف الأجهزة المشاركة. كما تم تدعيم ذلك بتمارين وحالات عملية لتدعيم ما اكتسبه المشاركون من معارف.

واختتم اللقاء بتوزيع "شهادات حضور برنامج تدريبي" على المشاركين وشهادات تقدير إلى معالي رئيس الديوان والديوان نفسه والمدربين وأعضاء لجنة التنظيم.

# أخـبـار المـجـموعـة العربيـة

## * الاجتماع الأول للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمجموعة:

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية التي شكلها المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والأربعين اجتماعها الأول بدولة الكويت خـلال الفـترة مـن 9–2009/11/12 بناءً على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي السيد/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى ممثل عن الأمانة العامة. وقد قامت اللجنة في بداية اجتماعها بتعيين ديوان المحاسبة بدولة الكويت، رئيسا، والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، نائبا للرئيس، والأمانة العامة مقررا. كما درست الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وقامت بما يلي:

ـ اعتماد آليات تحقيق أهداف وتنفيذ اختصاصات اللجنة بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

ـ الموافقة على التوصيات المتعلقة باللقاء العلمي الذي نظم في أواخر سنة 2008 بدولة الكويت حول موضوع "حوكمة الشركات".

ـ دراسة ما تم تنفيذه من خطة العمل لسنة 2009 في مجال التدريب والبحث العلمي وتقديم مقترحات تساهم في تطوير مستوى اللقاءات التي تنظمها المجموعة في إطار برامج عملها المستقبلية.

ـ اقتراح مشروع برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2010.

ـ دراسة نتائج تنفيذ الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي للتدريب وتحديد الخطة التنفيذية للفترة القادمة.

ـ دراسة نتائج تنفيذ الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي لتقنية المعلومات وتحديد الخطة التنفيذية للفترة القادمة.

ـ اقتراح معايير خاصة للمجموعة لتقديم المنح إلى بعض الأجهزة للمشاركة في اللقاءات التي تنظمها المجموعة.

ـ دراسة تعديل بعض أحكام قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمجموعة.

ـ دراسة نتائج فريق عمل البيئة وتقديم مقترحات بشأنها.

ـ إعداد مشروع برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة وتحديد آليات تنفيذ هذا البرنامج.

كما استمعت اللجنة في اليوم الأخير من أعمالها إلى العرض المقدم من ممثلي مبادرة تنمية انتوساي حول النتائج التي تحققت لفائدة المجموعة خلال الفترة الماضية وخاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي وتقنية التسيير، بالإضافة إلى البرامج المستقبلية لهذه المبادرة مع كافة الأقاليم في مجال تنمية القدرات الإدارية بالأجهزة وأساليب الترتيب التي سوف تعتمد أكثر فأكثر على التعلم عن بعد.

## * الاجتماع الثاني والأربعون للمجلس التنفيذي للمجموعة:

عقد المجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الثاني والأربعين بالقاهرة يومي 3 و4 محرم 1431هـ الموافق 20 ـ2009/12/21 برئاسة معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية ورئيس المجلس التنفيذي للمجموعة، وحضور معالي الدكتور/ مصطفى البراري، رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والنائب الأول لرئيس المجلس ومعالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والنائب الثاني لرئيس المجلس، ومعالي الأستاذة/ فائزة الكافي، الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمينة العامة للمجموعة، وحضور رؤساء ووفود الأجهزة وأعضاء في المجلس للدول التالية: الإمارات والبحرين والجزائر والكويت ولبنان والعراق ومصر والمغرب.

وقد نظم الجهاز المستضيف حفل افتتاح بحضور عدد من أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الأجهزة المركزية للتنظيم والإدارة والتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية وكذلك عدد من أصحاب السعادة سفراء الدول العربية لدى جمهورية مصر العربية. واستهل الحفل بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم.

صورة تذكارية للمشاركين في اجتماع المجلس التنفيذي للمجموعة العربية

ثم أحيلت الكلمة إلى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، حيث رحب في البداية برؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في اجتماع المجلس في وطنهم الثاني مصر وقدم نبذة موجزة عن المجموعة العربية وعن الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، مبرزا دوره في مكافحة غسيل الأموال وفي تطوير نظم ومعايير المحاسبة والمراجعة وغيرها من المعايير المهنية والرقابية، بالاضافة إلى الإسهامات العديدة والبارزة للجهاز على كافة المستويات الإقليمية والدولية، ومن ضمنها ترأس الجهاز لفريق عمل البيئة للمجموعة العربية ولمجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال التابعة لمنظمة انتوساي، فضلا عن عضويته في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

واختتم كلمته بتوجيه الشكر والتقدير إلى أجهزة الدولة على مساهماتها في ترتيب وتنظيم فعاليات الاجتماع الذي تمنى له كل النجاح والتوفيق.

ثم أحيلت الكلمة إلى معالي الدكتور / عبد الله عبد الله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية ورئيس المجلس التنفيذي، الذي استهل كلمته بالتعبير عن سعادته بانعقاد المجلس التنفيذي بجمهورية مصر العربية، وبتقديم الشكر الجزيل إلى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط ومساعديه على الدعوة الكريمة لاستضافة هذا الاجتماع وعلى حسن الاستقبال والحفاوة البالغة التي قوبلت بها الوفود المشاركة.

ونوه بالتحضيرات والترتيبات الدقيقة له من قبل معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط ومساعديه، معربا عن أمله في أن تسود هذا الاجتماع روح التعاون والأخوة وان يخرج بنتائج متميزة وايجابية من شأنها أن تعود بالنفع على المجموعة العربية والأجهزة الأعضاء وتساهم في تحقيق مصالحها العليا.

وختم كلمته بتجديد الشكر إلى جمهورية مصر العربية متمنيا لها دوام الازدهار والرخاء والى الجهاز المركزي للمحاسبات وقيادته ومنتسبيه دوام التوفيق والنجاح.

بعد ذلك تناولت الكلمة معالي الأستاذة/ فائزة الكافي، الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمينة العامة للمجموعة، حيث عبرت في البداية عن سعادتها بتجديد اللقاء بالإخوة أعضاء المجلس على ارض الكنانة ارض جمهورية مصر العربية، بما تحمله من تاريخ وحضارة ورموز ومعاني لتاريخ الأمة العربية والإسلامية وتقدمت بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية رئيسا وحكومة وشعبا والى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط على استضافة اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والأربعين وعلى كرم الوفادة وحسن الاستقبال والتنظيم، مشيدة بالدعم الموصول للجهاز المركزي للمحاسبات إلى المجموعة.

كما أشارت إلى الأهمية الكبيرة لهذا الاجتماع الذي سيمكن من متابعة القرارات السابقة للمجلس ويدعم جهود المجموعة لمواكبة المتغيرات الدولية المتلاحقة ويعزز العمل العربي المشترك، فضلا عن انه سيمهد للدورة القادمة للجمعية العامة للمجموعة التي سيستضيفها ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية سنة 2010 وكذلك للمؤتمر القادم لمنظمة انتوساي الذي سيعقد بجمهورية جنوب إفريقيا في نفس السنة.

وأبرزت الدور الطلائعي الذي يقوم به الجهاز المركزي للمحاسبات على راس لجنة منظمة انتوساي لمكافحة الفساد والذي يعزز حضور الأجهزة العربية في مختلف نشاطات هذه المنظمة وعبرت عن أملها في أن يتدعم تعاون المجموعة مع منظمة الاوروساي وأن يتم نسج علاقات مماثلة مع منظمتي الاسوساي والافروساي.

واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى معالي رئيس المجلس ونائبيه الأول والثاني والى الأجهزة الأعضاء على دعمهم المتواصل للأمانة العامة، مبينة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمواكبة المستجدات ومتابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن المجموعة.

كما عبرت عن يقينها من نجاح هذا الاجتماع بفضل روح المحبة والإخاء اللتين ستسود مناقشات مختلف الموضوعات التي سيتناولها.

وبعد ذلك واصل المجلس أشغاله، حيث رحب معالي رئيس المجلس التنفيذي في البداية بمعالي الأستاذ/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت ومعالي الأستاذ/ عبد الرضى ناصر، رئيس الغرفة المكلف بالأمور الإدارية والمالية بديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

ثم واصل المجلس أعماله، حيث تم استعراض مشروع جدول الأعمال وناقش المجلس مختلف الموضوعات التي تضمنها واتخذ القرارات والتوصيات التالية:

**إقرار جدول الأعمال:**

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، قرر المجلس إقرار هذا المشروع بعد استبعاد البند السادس المتعلق بإعادة النظر في قراره رقم 2008/91 المتعلق باعتماد الحساب الختامي لسنة 2007.

**تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له:**

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي تقريره عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له، تقدم معالي المستشار الدكتور/جودت الملط بالشكر الجزيل إلى رئيس المجلس على تقريره القيم الذي ابرز أهم الانجازات التي قام بها.

**تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس:**

بعد أن استعرضت الأمانة العامة التقرير الذي أعدته، ناقش المجلس فحوى الدعوة الموجّهة من قبل رئيسة لجنة تقنية المعلومات الأوروبية (رئيسة الجهاز الأعلى للرقابة بهولندا) لوضع تجربة الجهاز الهولندي على ذمة المجموعة، وقرّر أن تتولّى الأجهزة التي أبدت اهتمامها بهذا الموضوع إحاطة الأمانة العامّة بذلك.

كما تتولى الأمانة العامة القيام بتنظيم لقاء للتعرف على الآلية المقترحة وسبل الاستفادة منها أو المشاركة فيها والقيام بأعمال التنسيق مع الجهاز الهولندي المذكور.

**حول تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمجموعة:**

استمع المجلس إلى رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية في تقديمه لنتائج أعمال هذه اللجنة. وبعد المناقشة قرّر ما يلي:

ـ الموافقة على الصيغة المقترحة من قبل اللجنة المذكورة بخصوص آليات تحقيق وتنفيذ اختصاصاتها.

ـ اعتماد مشروعي برنامج عمل اللجنة للسنوات الثلاث 2010 ـ 2012 ومشروع خطتها التفصيلية لسنة 2010.

ـ الموافقة على مقترح اللجنة القاضي بتأجيل مراجعة وتحديث الدليل العام للرقابة المالية للمجموعة إلى حين البتّ في المسائل المتعلّقة بالمعايير المهنية والرقابية وبتحديد المراحل التي تستوجبها هذه المراجعة.

ـ أن تلتزم اللجنة بتركيز جهودها على الاستفادة من معايير الانتوساي والعمل على مواءمتها مع متطلّبات الأجهزة العربية وترجمتها إلى اللغة العربية.

ـ الترحيب بالدعوة المقدّمة من قبل معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط لاستضافة الاجتماع الثاني للجنة المعايير المهنية والرقابية وذلك خلال شهر يونيو 2010.

**حول تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية:**

استمع المجلس إلى رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية في تقديمه لنتائج أعمال هذه اللجنة. وبعد المناقشة قرّر ما يلي:

ـ الموافقة على الصيغة المقترحة من قبل اللجنة المذكورة بخصوص آليات تحقيق وتنفيذ اختصاصاتها.

ـ اعتماد التوصيات الفنية الصادرة عن اللقاء العلمي المنعقد بدولة الكويت في أواخر سنة 2008 حول موضوع" حوكمة الشركات":

+ تنمية ونشر الوعي داخل الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بمفاهيم الحوكمة والإدارة الرشيدة وتفعيل مبادئ وممارسات حوكمة الشركات ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية عن طريق إقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية والبرامج التدريبية المتخصصة.

+ إنشاء معهد أو مركز متخصص بحوكمة الشركات والاستفادة من المعاهد الموجودة ونشر البحوث والمقالات والدراسات المتعلقة بمجال الحوكمة في مجلة الرقابة المالية وغيرها وتشجيع وزيادة البحوث في كافة المجالات المتعلقة بالحوكمة في المنطقة.

+ إنشاء قاعدة بيانات تضم كافة البحوث العربية والأجنبية في مجال الحوكمة من قبل المجموعة.

+ تفعيل دور لجان المراجعة ومنحها الاستقلال اللازم لأداء مسؤولياتها وتحديد مهامها وأهدافها ونطاق ووسائل عمل هذه اللجان وأدوات الرقابة اللازمة لتفعيلها وعدد وشروط اختيار أعضائها وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

+ تفعيل وتعزيز دور وحدة المراجعة الداخلية داخل التنظيم الإداري مع منحها الاستقلال اللازم لتمكينها من تحقيق أهدافها.

+ إعداد مقاييس ومعايير يمكن الاعتماد عليها من قبل أجهزة الرقابة العليا لتقييم الحوكمة في الشركات واقتراح الإجراءات والخطوات والآليات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة أي معوقات أو مشاكل تواجهها الحوكمة.

+ تطوير وتعديل البيئة التشريعية والقوانين واللوائح والتعليمات بما يتوافق مع معايير ومبادئ ممارسة الحوكمة والابتعاد عن التفرقة والتمييز في مجال الأعمال وخلق مناخ جيد للشفافية والإفصاح ومكافحة الفساد

+ تضمين التقارير الدورية للأجهزة العليا للرقابة ملاحظات تتعلق بتطبيق حوكمة الشركات في الشركات الخاضعة لرقابة هذه الأجهزة.

+ تشكيل لجان فنية استشارية تابعة للمجموعة لتقديم العون للأجهزة الرقابية العليا في مجال الحوكمة في الشركات بكافة جوانبها.

ـ اعتماد خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2010.

ـ الموافقة على الخطة الإستراتيجية العملية للتدريب بالنسبة لعام 2010.

ـ اعتماد المعايير المقترحة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية لاستفادة بعض الأجهزة من المنح التي تقدمها لها المجموعة في اللقاءات العلمية والتدريبية وإخضاعها للمراجعة والتطوير المستمر من قِبل لجنة تنمية القدرات المؤسسية وعرض أية مقترحات تستجد في هذا الخصوص على المجلس التنفيذي.

ـ تعيين الأجهزة التي ستستفيد بالمنحة المالية في اللقاءات التي ستعقد سنة 2010.

ـ دعوة فريق عمل البيئة إلى مراجعة مشروع لائحته التنظيمية وإعادة النظر في موادها في اتجاه فسح المجال للأجهزة للمشاركة في هذا الفريق وإثراء أعماله وكذلك دعوته إلى إعادة النظر في برنامج عمله من حيث إضافة المهام الموكلة إليه وتحديد فترات الانجاز بما يسمح للجنة تنمية القدرات المؤسسية بتقييم عمل هذا الفريق بصفة منتظمة.

ـ الترحيب بالدعوة المقدّمة من قبل معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط لاستضافة الاجتماع الثاني لفريق عمل البيئة وذلك خلال شهر مايو 2010.

ـ الموافقة على مشروع برنامج عمل اللجنة لسنة 2010.

**اعتماد الحساب الختامي لسنة 2008:**

بعد مناقشة المجلس مشروع الحساب الختامي لسنة 2008 في ضوء البيانات والتوضيحات التي عرضتها الأمانة العامّة وتقديم عدد من الاقتراحات لتحسين النظام المحاسبي الخاص بالأمانة العامة، بالإضافة إلى إضفاء مزيد من الوضوح على بعض المعطيات الرقمية الواردة بتقريري الأمانة العامّة ولجنة الرقابة المالية، قرر المجلس اعتماد الحساب الختامي للسنة المذكورة

**اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2010:**

بعد مناقشة مشروع الموازنة التقديرية لسنة 2010 وإدخال التعديلات والتصحيحات التي أسفرت عنها المناقشات، اعتمد المجلس هذه الموازنة التقديرية باباً باباً.

**حول الاستعدادات الجارية لعقد اجتماع المجلس التنفيذي القادم والجمعية العامة في دورتها العاشرة في المملكة العربية السعودية:**

بعد أن اطلع المجلس على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة بالتعاون مع ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية حول الاستعدادات الجارية لعقد الدورة العاشرة للجمعية العامة للمجموعة، وعقب الاستماع إلى المقترح المقدم من معالي رئيس ديوان المراقبة العامة بخصوص فترة انعقاد المجلس والجمعية العامّة العاشرة للمجموعة واللذين سيكونان مسبوقين باجتماع لجنة تنمية القدرات المؤسسية، تقدم المجلس بالشكر الجزيل إلى معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة والى مساعديه على الجهود المبذولة للإعداد لهذه الدورة وتوفير جميع مستلزمات نجاحها.

كما صادق المجلس على هذا المقترح والذي يشتمل على الجدول الزمني التالي:

ـ يوم السبت 2010/10/23: اجتماع لجنة تنمية القدرات.

ـ يومي الأحد والاثنين 24 و25 /10 /2010: اجتماع المجلس التنفيذي.

ـ يومي الثلاثاء والأربعاء 26 و2010/10/27: الجمعية العامّة.

**حول انضمام جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان إلى عضوية فريق عمل البيئة للمجموعة:**

بعد أن اطلع المجلس على الطلب المقدم من جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان للانضمام إلى عضوية فريق عمل البيئة للمجموعة، عبر عن استجابته وترحيبه بانضمام الجهاز العماني إلى عضوية الفريق المذكور.

**حول نتائج أعمال فريق المخطط الاستراتيجي العام:**

بعد أن اطلع المجلس على نتائج أعمال فريق المخطط الاستراتيجي العام، قرّر ما يلي:

ـ اعتماد نتائج تنفيذ أهداف المخطط الاستراتيجي العام.

ـ اعتماد القواعد المنظمة لفرق عمل المجموعة.

ـ تكليف هذا الفريق بعقد اجتماعه الأخير قبل موعد الجمعية العامّة القادمة لوضع الصيغة النهائية لمشروع تعديل النظام الأساسي للمجموعة والقواعد الإجرائية للجمعية العامّة والقواعد المالية وقواعد اللقاءات العلمية والتدريبية في ضوء ما تمّ إقراره سابقا من ضرورة الاقتصار على ما تقتضيه مواءمة النصوص المذكورة لمقتضيات المخطط الاستراتيجي العام.

**تقارير الأجهزة الأعضاء عن مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة انتوساي:**

بعد الاستماع إلى التقارير المقدمة من أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء في المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والجمهورية التونسية حول مشاركاتهم في أعمال بعض اللجان المنبثقة عن منظمة الانتوساي:

ـ تقدم المجلس بالشكر إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة السالفة الذكر على ما بذلوه من جهد لإفادة المجلس التنفيذي بتقاريرهم حول مشاركاتهم في اجتماعات هذه اللجان ومجموعات العمل.

ـ حث المجلس بقية الأجهزة على موافاة الأمانة العامة بتقاريرها حول مشاركاتها في اجتماعات اللجان ومجموعات العمل التابعة للأنتوساي بهدف عرضها على المجلس التنفيذي وتعميم الاستفادة منها.

**انضمام ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين إلى عضوية منظمة انتوساي:**

بعد أن درس المجلس التنفيذي المذكرة المقدمة من قبل الأمانة العامة والمتضمنة طلب ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين الانضمام إلى عضوية منظمة انتوساي، قرّر بالإجماع اتخاذ الإجراءات اللاّزمة قصد العمل على إدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المجلس التنفيذي لمنظمة انتوساي في اجتماعه القادم.

**مشروع جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للمجموعة وتعيين المراقبين الذين يتم دعوتهم:**

درس المجلس المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بخصوص هذين الموضوعين وقرر أن يكون مشروع جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة كما يلي:

**1ـ** التصديق على مشروع جدول الأعمال.

**2ـ** تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المجموعة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في الدورة السابقـة.

**3ـ** تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمجموعة.

**4ـ** إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول.

**5** ـ تحديد مكان الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة وتعيين النائب الثاني.

**6** ـ دراسة نتائج ما تم تنفيذه من المخطط الاستراتيجي للمجموعة.

**7ـ** إقرار كل من برنامج عمل المجموعة والبرنامج المالي لها.

**8ـ** مناقشة الموضوعات الفنية المعروضة على الجمعية العامة.

**9ـ** اختيار الموضوعات الفنية التي ستناقش خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للمجموعة وتشكيل هيئاتها.

**10ـ** انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفا للأجهزة الأربعة التي انتهت مدة عـضويتـها.

**11ـ** تعيين لجنـة الرقابة الماليـة.

**12ـ** ما يستجد من أعمال.

كما حدّد المجلس قائمة المنظمات والهيئات العربية والدولية والإقليمية التي ستتم دعوتها إلى حضور هذه الدورة على أن يترك للجهاز المستضيف دعـوة من يراه ـ في بلده ـ من ممثلي المنظمات والهيئات والجماعات وغيرها التي تتلاءم أنشطتها مع نشاط المجموعة العربية.

**مبادرة ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق بتقديم تبرع مالي لفائدة المجموعة العربية:**

على اثر إعلان معالي رئيس ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق عن مبادرته بتقديم تبرع مالي لفائدة المجموعة العربية بمبلغ 50 ألف دولار أمريكي، فإن المجلس يثمن عاليا هذه المبادرة ويرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير لفخامة رئيس جمهورية العراق ومعالي رئيس مجلس الوزراء على لفتتهم الكريمة. كما يتقدم المجلس بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمعالي الدكتور/ عبد الباسط تركي سعيد على وفائه الدائم ودعمه المتواصل لأنشطة المجموعة.

وقبيل انتهاء الاجتماع، انتظم حفل بهيج قام خلاله ممثلو وفد ديوان المحاسبة بدولة الكويت بتسليم الفائزين من الجهاز المركزي للمحاسبات الجوائز التي نالوها بعنوان مسابقة براك خالد المرزوق للبحث العلمي التي تم تنظيمها من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت تخليدا لروح الفقيد.

وفي نهاية الاجتماع، جدد معالي رئيس المجلس الشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية والى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

كما رفع المجلس برقية إلى الرئيس محمد حسني مبارك، تقدم فيها إليه والى جمهورية مصر العربية حكومة وشعبا بالشكر والتقدير على ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة في بلدهم الثاني جمهورية مصر العربية.

**وفاة الرئيس الأول لدائرة المحاسبات الفرنسية:**

على إثر وفاة الأستاذ فيليب سوقان، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات الفرنسية فقدت المجموعة العربية صديقا كبيرا كان له دور ريادي في إرساء وتطوير الحوار بين مجموعتنا العربية والمجموعة الأوروبية وفي دعم أعمال الأجهزة العربية للرقابة. وتميّز الفقيد بسعيه إلى تطوير مهنة المدققين وإعطاء نفس جديد للعمل الرقابي بما يسمح للأجهزة العليا للرقابة بمواكبة المستجدات في المحيط الذي تعمل فيه والرفع من أدائها ومن قدرتها على المساهمة في ضمان الاستعمال الأمثل للأموال العمومية.

**وبهذه المناسبة الأليمة لا يسع هيئة تحرير المجلة إلاّ أن تتقدّم بتعازيها الحارة إلى أسرة الفقيد وإلى كافة أعضاء دائرة المحاسبات والغرف الجهوية للحسابات الفرنسية.**

# أخـبـار الأجهـزة الأعـضاء

## دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية :

**1-** قدمت السيدة فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم 08 جويلية 2009 بإشراف سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي عرضا حول التقرير السنوي الرابع والعشرين لدائرة المحاسبات. وقد تضمن التقرير ملاحظات تتصل بمحاور التنمية وتطوير أداء الهيئات العمومية والنهوض بالجودة والتنمية الفلاحية وتطوير الخدمات العمومية واللامركزية والتصرف في أملاك الدولة والتهيئة العمرانية. وقد أوصى رئيس الدولة بمتابعة ما تضمنه تقرير دائرة المحاسبات من ملاحظات وتوصيات بما يساهم في تحسين أداء الهياكل العمومية.

**2-** استقبلت السيدة فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات يوم 07 جويلية 2009 السيد تورنس نومبمب المراجع العام بجمهورية جنوب إفريقيا. وقد تضمن اللقاء عرضا إجماليا حول تنظيم ومهام كل من دائرة المحاسبات ومكتب المراجع العام ومثل فرصة لاستكشاف مجالات التعاون بين الجهازين.

**3-** نظمت دائرة المحاسبات في 09 جويلية 2009 اليوم التقييمي السنوي الذي تضمن بالخصوص عرض ومناقشة نتائج أعمال الفرق المحدثة لمتابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي للدائرة 2008 -2012. كما تم بهذه المناسبة إمضاء اتفاقيتي تعاون وشراكة مع كل من هيئة الخبراء المحاسبين والجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات.

**4-** نظمت دائرة المحاسبات يومي 16 و17 جويلية 2009 ورشة عمل للتفكير في ملامح إستراتيجية الاتصال الداخلي المزمع إرساؤها بدائرة المحاسبات وذلك بمساندة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد تم تنشيط هذه الورشة من قبل خبيرين من دائرة المحاسبات الهولندية وذلك في نطاق الشراكة التي تجمع دائرة المحاسبات التونسية بنظيرتها بالمملكة الهولندية

## الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية :

عقد اللقاء الموسع بين الجهاز وقيادات الوحدات الاقتصادية للدولة بحضور دولة الأخ الدكتور/ علي محمد مجور- رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة وذلك في مقر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك خلال الفترة من 1 إلى 2009/8/3 تحت شعار "معاً لتطوير الوحدات الاقتصادية بما يتوافق مع أهداف التنمية الشاملة".

وقد تم عرض ومناقشة (11) ورقة عمل في إطار ثلاثة محاور رئيسية للقاء هي :

- أهمية تطوير الدور الاقتصادي والاجتماعي لوحدات القطاع الاقتصادي للدولة.
- تقييم الوضع الراهن للقطاع الاقتصادي.
- تقييم السياسات والآليات ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي.

وقد خرج اللقاء بعدد من التوصيات التي من شأنها أن تخدم رفع كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية.

برعاية معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي– رئيس الجهاز وبالتعاون والتنسيق بين الجهاز ومبادرة تنمية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (IDI) والأمانة العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عقدت دورة تدريبية بالعاصمة صنعاء حول "تقنية التيسير وإدارة البرامج وورش العمل والندوات التدريبية وإدارة الاجتماعات وفرق العمل المختلفة" خلال الفترة من 5-9 يوليو 2009م.

شارك في الدورة (26) مشاركاً من الأجهزة الرقابية العربية لكل من: الأردن– البحرين – الجزائر– تونس– لبنان – عُمان– السعودية – السودان – سوريا ـ قطر ـ الكويت ـ فلسطين– موريتانيا – المغرب– اليمن.

شارك معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي ـ رئيس الجهاز في اجتماعات المؤتمر الحادي عشر للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأسوساي) الذي عقد خلال الفترة من 12-2009/10/17م في العاصمة الباكستانية - إسلام أباد.

شارك معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي ـ رئيس الجهاز والوفد المرافق له في الاجتماع التخطيطي لبرنامج التخطيط الاستراتيجي الذي أنعقد في الجمهورية التونسية خلال الفترة من 22-2009/10/25م.

**إصدار مجلة الرقابة:**

تم إصدار العدد الخامس عشر من مجلة الرقابة للفصل الأول من عام 2009م التي يصدرها الجهاز كل ثلاثة أشهر تضمن العدد فعاليات اللقاء السنوي الثامن عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأيضا لمحة تعريفية بدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات والمواضيع المتعلقة بمهنة المراجعة والمحاسبة الرامية إلى تزويد المراجعين بالخبرات والأفكار المهنية عملياً وعلمياً.

**ورشة عمل لتبادل الخبرات بين الجهاز وديوان المحاسبة الفرنسي والمجلس الأعلى للحسابات المغربي:**

في إطار مشروع دعم الحكم الديمقراطي والأمن (GDS) للمشروع الفرنسي، يستضيف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ورشة عمل لتبادل الخبرات بين الجهاز اليمني وديواني المراجعة الفرنسي والمغربي في مجال عقود الأشغال العامة لدراسة تجارب الأجهزة المشاركة من خلال الحالة العملية الخاصة بـ (تقييم أداء قطاع الطرق بوزارة الأشغال العامة) وذلك خلال الفترة من 21 إلى 2009/11/25م، وقد شارك فيها 48 مشاركا من موظفي الجهاز من المركز والفروع (عدن .

## الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

**1**- شارك الجهاز بوصفه رئيس مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل والذي عقد في جاكرتا بجمهورية اندونيسيا خلال الفترة من 14 إلى 16 يوليو 2009.

**2**- شارك الجهاز في الاجتماع الثامن للجنة المحفزة (SC8) التابعة لمجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة والذي عقد في بالي ـ اندونيسيا خلال الفترة من 3 إلى 6 أغسطس 2009.

**3-** شارك الجهاز في الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس التنفيذي للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أفروساي) بياوندي ـ الكامرون يومي 7 و8 أغسطس 2009 كما سبقته اجتماعات اللجان الفرعية للمنظمة خلال الفترة من 4 إلى 6 أغسطس 2009.

**4-** شارك الجهاز في الاجتماع التحضيري للجنة المشتركة بين مصر والعراق برئاسة وزيري خارجية البلدين يوم 2009/10/4 بمقر وزارة الخارجية وذلك في إطار التعاون المشترك بين مصر والعراق والجهود المبذولة لإعادة بناء العراق.

**5-** استضاف الجهاز وفدا مشتركا مكونا من ثمانية أعضاء من مجلس النواب ووزارة المالية بالجمهورية اليمنية يوم الأربعاء الموافق 2009/11/11 للإطلاع على التجربة المصرية في مجال التشريعات والتجارب المالية والضريبية والجمركية.

**6-** شارك الجهاز في الاجتماع التاسع والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (انتوساي) خلال الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2009 بكيب تاون ـ جنوب افريقيا.

**7-** استضاف الجهاز بمقره وفدا برئاسة نائب المراجع العام بمكتب المراجعة الوطني بالصين ويرافقه 4 أعضاء للتعرف على تجربة الجهاز في مجال مكافحة الفساد وذلك بصفته رئيسا لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال وذلك خلال الفترة من 19 إلى 22 نوفمبر 2009.

**8-** شارك الجهاز في ورشة عمل بعنوان "أفضل الممارسات لتحقيق الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد" والتي نظمها مركز الحوكمة التابع للمعهد القومي للإدارة بالتعاون مع وزارة الخارجية والذي عقد يومي 6 و7 ديسمبر 2009 بالقاهرة.

**9-** شارك الجهاز في الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي عقد يوم 10 ديسمبر 2009 بمقر وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

**10-** زيارة السيد/ سهيل سخنيني مدير التدقيق بقسم المخالفات المالية بديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين للجهاز للإطلاع على تجربة الجهاز في مجال المخالفات المالية يوم 2009/12/21.

**11-** شارك الجهاز في مسابقة السيد/ براك المرزوق للتميز العلمي والتي نظمها ديوان المحاسبة بدولة الكويت حول موضوع "أساليب وسائل تفعيل العمل الرقابي بديوان المحاسبة الكويتي".

## ديـــوان المحاسبة بدولة الكويت:

**1-** قام معالي/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بتسليم نسخ من تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2008-2009 إلى صاحب السمو أمير البلاد وسعادة رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء.

ومن الجدير بالذكر أن الديوان يقوم بإصدار أربعة تقارير الأول خاص بالوزارات والإدارات الحكومية، والثاني خاص بالجهات ذات الميزانيات الملحقة، والثالث خاص بالجهات ذات الميزانيات المستقلة بالقطاع النفطي، والرابع خاص بالجهات ذات الميزانيات المستقلة بقطاع الاستثمار، وتم موافاة الجهات التي حددتها المادة (22) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 بنسخ من تلك التقارير.

**2-** استحدث ديوان المحاسبة آلية جديدة في توزيع التقارير السنوية عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2008-2009 على الجهات الحكومية الخاضعة لرقابته وذلك لمزيد من التعاون بين الطرفين وتلافيا لتكرار حدوث المخالفات في موازنات تلك الجهات، حيث تهدف هذه الآلية إلى إحكام الرقابة على الموازنات وحماية المال العام والوفاء بما تتطلبه القوانين وخطط التنمية وقد تم تسليم كل وزير نسخة من التقارير التي تشمل الملاحظات الخاصة بالوزارة المعنية والهيئات التابعة لها.

**3-** في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة المالية العليا (الاسوساي) تم ما يلي:

ـ شارك الديوان في فعاليات الاجتماع الحادي عشر للجمعية العامة للاسوساي واجتماعي مجلس مديري الأسوساي الأربعون والحادي والأربعون والندوة الدولية الرابعة حول موضوع "دور أجهزة التدقيق العليا في تعزيز فعالية المصروفات العامة" واجتماع لجنة التدريب وذلك في مدينة إسلام أباد بباكستان خلال الفترة من 9 إلى 2009/10/15، والجدير بالذكر أن ديوان المحاسبة قد فاز بعضوية مجلس مديري الأسوساي للفترة من 2009-2010.

– كما وقع ديوان المحاسبة في إطار اجتماعات الجمعية العامة في إسلام أباد على اتفاقية تعاون بينه وبين مكتب تدقيق الدولة بجمهورية فيتنام الاشتراكية الأمر الذي يسهم في دعم العلاقة المميزة بين دولة الكويت وجمهورية فيتنام الشعبية الاشتراكية.

ـ شارك ديوان المحاسبة في الدورة التدريبية حول موضوع "تدقيق تكنولوجيا المعلومات" والتي عقدت في ماليزيا خلال الفترة من 2 إلى 2009/11/13.

ـ شارك ديوان المحاسبة في ندوة الأسوساي حول موضوع "كيفية تعزيز الرقابات الداخلية في الأجهزة" والتي عقدت في لاهور بباكستان خلال الفترة من 7 إلى 2009/12/10.

**4-** قام معالي الدكتور/ محمود فريد أبو الرب رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الوطنية الفلسطينية ووفد مرافق له بزيارة ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 8 إلى 2009/12/12 للإطلاع على تجربة دولة الكويت في مجال تكنولوجيا المعلومات وحوسبة الديوان، والتدقيق باستخدام البرامج المحوسبة، والتدقيق على الحساب الختامي وتدقيق الأداء.

**5-** المشاركة في الاجتماع التاسع للجنة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس الذي عقد في سلطنة عمان خلال الفترة من 4 إلى 2009/10/5.

والبرنامج التدريبي حول موضوع "الرقابة على الأداء بالتطبيق على أحد المشاريع" الذي عقد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 10 إلى 2009/10/14 والاجتماع الثامن لروساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس الذي عقد في سلطنة عمان خلال الفترة من 24 إلى 2009/10/25 والبرنامج التدريبي حول موضوع "تقييم وإدارة المخاطر وأثرها في تحسين جودة العمل الرقابي وفقا لأسس علمية ومهنية" الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 9 إلى 2009/11/11.

**6-** واصل الديوان تطبيق خطته التدريبية للسنة المالية 2009-2010 حيث تم عقد العديد من البرامج واللقاءات.

**7-** تم إصدار العددين الثامن عشر والتاسع عشر من مجلة الرقابة التي يصدرها ديوان المحاسبة فصليا كل ثلاثة شهور، وتضم العديد من المواضيع الرقابية والمحاسبية والإدارية ذات العلاقة بعمل الديوان وعلاقاته بالأجهزة الأخرى، بالإضافة إلى أبواب أخرى متنوعة.

**8-** تم الإعلان عن نتائج مسابقة براك خالد المرزوق للتميز العلمي التي كانت حول موضوع "وسائل وأساليب تفعيل دور ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الرقابة على الأموال العامة" وشارك فيها أحد عشر عضوا من الجهاز المركزي للمحاسبات وفاز بالمراكز الثلاث الأولى لهذه المسابقة كل من

**1-** السيد/ عامر علي سليمان

**2-** السيد/ محسن فتحي عبد الصبور

**3-** الدكتور/ هشام زغلول إبراهيم.

## ديـــوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

**1-** نفذ الديوان خلال عام 2009 (82) دورة تدريبية بمشاركة (555) مشاركا من موظفي الديوان ركزت على الموضوعات الرقابية المتخصصة، بالإضافة إلى دورات اللغة الانجليزية والحاسوب والدورات الهندسية وغيرها.

**2-** شارك الديوان في العديد من الجولات الاستطلاعية لعدد من أجهزة الرقابة في كل من: اسبانيا وماليزيا وايطاليا والباكستان بهدف الإطلاع على تجربة هذه الأجهزة في الرقابة المالية والإدارية ورقابة الأداء ومنهجية إعداد التقارير السنوية والرقابة البيئية، والتدقيق باستخدام الحاسوب، والرقابة على الدين العام، والعلاقة مع البرلمان والجهات المشمولة بالرقابة، بالإضافة إلى الإطلاع على تجربة إنشاء معهد رقابي للتدريب، والمشاركة في العديد من اللقاءات التدريبية والعلمية.

**3-** عقد الديوان (8) ورش عمل وبمشاركة (642) مشاركا من موظفي الدوائر والوزارات في الجهات المشمولة بالرقابة وذلك ترسيخا لمبدأ التعاون المهني وتقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان، وحرصا منه على تعزيز بناء القدرة المؤسسية وتبادل المعرفة بين مدققيه وموظفي الدوائر الحكومية لما لذلك من أثر ايجابي على تحسين استخدام وإدارة المال العام والمحافظة عليه، وركزت هذه الورش على عدد من الموضوعات أهمها:

**1-** إدارة المستودعات الحكومية.

**2-** استخدام السيارات الحكومية حسب بلاغات الرئاسة.

**3**- الرقابة الإدارية.

**4**- الرقابة على العطاءات الحكومية واللوازم.

**5**- الرقابة على قطاع الخدمات الحكومية.

**6**- الموازنات التقديرية (إعدادها وكيفية استخدامها كأداة تخطيط ورقابة).

**7**- تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية.

**8**- رقابة الأداء.

**4**- في شهر كانون أول 2009 قام دولة رئيس الوزراء بزيارة للديوان، حيث قدم عطوفة رئيس الديوان موجز حول مهام الديوان وإنجازاته، وأكد رئيس الوزراء على أهمية دور الديوان في مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام، كما تم تشكيل لجنة من ديوان المحاسبة ووزارة تطوير القطاع العام والجهات الخاضعة للرقابة للعمل على تصويب المخالفات الواردة في تقرير الديوان بما يسهم في تحويل هذه المخالفات إلى إصلاح مؤسسي، كما طلب من عطوفة رئيس الديوان تزويده أولا بأول بأية مخالفات أو تجاوزات يتم كشفها من قبل الديوان.

5- قام وفد من جمعية الشفافية الأردنية بزيارة للديوان في شهر 2009/8 حيث قدم عطوفة رئيس الديوان موجز حول مهام الديوان وإنجازاته، وأكد استعداد الديوان للمشاركة في أي نشاط تنظمه الجمعية بدور الديوان في مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام من خلال تطبيق الديوان لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وجهوده في مواكبة التطورات في مجالات الرقابة المختلفة.

**6**- عقد في شهر 2009/8 اجتماع بين ديوان المحاسبة وديوان المظالم تم خلاله بحث سبل التعاون بين الديوانين من أجل محاربة الفساد والحفاظ على المال العام، وأكد عطوفة رئيس ديوان المحاسبة على استعداد الديوان للتعاون مع الجهات التي تكافح الفساد تحقيقا للمصلحة العامة وخدمة للوطن والمواطن.

## المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:

- قلّد رئيس جمهورية النمسا السيد/ هانز فيشر يوم 2009/12/11، معالي الدكتور/ أحمد الميداوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في "قصر هولبورغ" بالنمسا وسام الشرف من ذهب وهو أرقى وسام بالنمسا.

وقد تم منح هـذا الوسـام للدكتور/ أحمد الميداوي تقديرا لدوره الفعال في تدعيم أنشطة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والأمانة العامة لهذه المنظمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوسام يمنح للشخصيات السامية. كما يعدّ معالي الدكتور/ أحمد الميداوي ثاني رئيس لجهاز أعلى للرقابة يحظى بهذا التشريف بعد السيّد "جون دافيد والكر" رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة الأمريكية.

## اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

أصدر جهاز المراجعة المالية تقريره السنوي للعام 2009م، متضمنا كافة الملاحظات المتعلقة بنتائج أعمال الفحص والمراجعة التي تمت خلال فترة التقرير، وقد استند العمل على المرتكزات التالية:

- اعتبار القانون رقم (3) لسنة 2007، بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية، وعلى الأخص الصلاحيات المحددة في الباب الأول منه، المرجع الأساسي لتنفيذ العمل وفي إطار خطة عمل سنوية مبرمجة وفقا للأهداف المرسومة والإمكانيات المتاحة.

- الاتجاه نحو تطبيق نظام مراجعة الأداء، بحيث لا يتم الاكتفاء بالبحث في طبيعة التصرف فقط، ولكن التأكد من الفاعلية والاقتصاد والكفاءة

التقرير السنوي الصادر عن الجهاز وباعتباره مرآة تعكس حصيلة العمل خلال السنة التي صدر عنها هذا التقرير فقد كان التركيز على الخصائص المميزة التي يتضمنها وأبرزها:

* التقسيم القطاعي للتقرير، وبما يسهل عملية الإطلاع وتقييم الأداء المالي لكل قطاع كوحدة واحدة.

* إدراج المتابعة المالية لميزانية السنة الصادر عنها التقرير ولجميع القطاعات، بحيث تكون الملاحظات التي يتضمنها التقرير صالحة لخدمة متخذ القرار باعتبارها معلومات حديثة ومقارنة بالسنة السابقة.

* تميّز التقرير السنوي في الأسلوب من خلال تفادي العدمية المطلقة واتجاه الملاحظات إلى إظهار الجانب الإيجابي من حيث بيان إثر الالتزام بها، وطريقة معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها. ومن أجل المحافظة على وقت جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية فقد تم إعداد ملخص للتقرير أبرزت فيه أهم النتائج تضمنها التقرير السنوي للجهاز، بحيث يمكن الرجوع لأصل التقرير لأية تفاصيل إضافية.

في إطار تنفيذ الخطة التدريبية لأعضاء وموظفي جهاز المراجعة المالية فقد انطلق البرنامج الشامل لتأهيل أعضاء الجهاز في مجال الحاسب الآلي إذ تضمن البرنامج حصول كافة الأعضاء على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب واعتمادا على ذلك، تم إيفاد الناجحين في دورة قصيرة الأجل لتنمية المهارات في هذا المجال، علاوة على ذلك فقد صاحب البرنامج افتتاح عدد ثلاث معامل للحاسوب بحيث تخدم مجموعة من فروع الجهاز المتجاورة. هذا وقد تم فعلا تخريج الدفعة الأولى من المنضمين لهذه المبادرة حيث كانت نسبة النجاح كاملة ولجميع المشاركين.

*** وفاة نجل المستشار علي عمر الحسناوي:**

على إثر وفاة المغفور له بإذن الله تعالى السيد هيثم علي عمر الحسناوي، تتقدم هيئة تحرير المجلة بتعازيها الحارة إلى والده المستشار علي عمر الحسناوي، أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وتسأل الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان. وإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

# مواقع على الانترنت ذات العلاقة
# بطبيعـة أعمال الأجهزة الرقابية

| | |
|---|---|
| موقع مكتبة افتراضية تتيح لأعضائها الوصول إلى عديد الأدلة للتدقيق في مجالات مختلفة (مالية، تصرف، محاسبة، إدارة المخاطر،...): | http://www.rmlibrary.com/sites/finaudit.htm |
| لجنة الانتوساي للدين العمومي: | http://www.intosaipdc.org.mx |
| مجموعة عمل الانتوساي المكلفة بالخصخصة: | http://www.nao.gov.uk/intosai/wgap/home.htm |
| مجموعة عمل الانتوساي للرقابة البيئية: | http://www.environmental-auditing.org |
| مجموعة عمل الانتوساي لتقييم البرامج: | http://www.intosai.ccomptes.fr |
| المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة: | http://www.eurosai.org |
| المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة: | http://www.asosai.org |
| المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة: | http://www.afrosai.org |
| المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة: | http://www.arabosai.org |
| معهد "لجنة التدقيق": | http://www.audit-committee-institute.fr |
| المعهد الدولي للمالية: | http://www.iif.com |
| مهنة المحاسبة: الخبراء المحاسبون، مراجعو الحسابات: | http://www.laprofessioncomptable.com |
| المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين بأمريكا | http://www.aicpa.org |
| الاتحاد الدولي للمحاسبين | http://www.ifac.org |
| منظمة الشفافية الدولية | http://www.transparency.org |
| اللجنة الدائمة للانتوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات | http://www.intosaiitaudit.org |

# شروط ومعايير النّشر في مجلة "الرّقابة الماليّة"

## أ- شـروط النّشــر:

**1-** أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.

**2-** أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.

**3-** أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

**4-** أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المجموعة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.

**5-** أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.

**6-** أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.

**7-** ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

## ب- موضوعـات النّشـر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

## ج- ملاحـظـات عـامـة:

**1-** المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

**2-** لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.

**3-** للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.

**4-** تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها.

**5-** تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمجموعة العربية.

# مـــــجـــــلـــــــــة

# "الـرقـــابـــة الـماليـــــــة"

مجلة دورية تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلا باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبوابا ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المجموعة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمصطلحات الرقابية.

وتوزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء في المجموعة وعلى المنظمات والهيئات التي لها نشاطات مماثلة لنشاطاتها أو التي تبادلها الإهداء بمنشوراتها.

ويمكن لغير هذه الجهات الحصول على المجلة بالاشتراك وذلك باستيفاء القسيمة المرفقة وإرسالها إلى الأمانة العامة للمجموعة مرفوقة بما يفيد تحويل قيمة الاشتراك التي تبلغ أربعة دولارات للسنة الواحدة إلى حساب المجموعة.


**المجموعة العربية للأجهزة العليا**

**للرقابة المالية والمحاسبة**

**الأمانة العامة**

**شارع الطيب المهيري، عدد87،**

**الطابق الأول، البلفدير**

**1002 – تونس**

**هاتف:** 71 78 00 40

**فاكس:** 71 78 00 29


## مجلة "الرقابة المالية"

**مجلة دورية متخصصة في الرقابة المالية والمحاسبة**

## قسيمة اشتراك

اسم المشترك: .....

العنوان: .....

عدد النسخ المطلوبة: ( ) سنة الاشتراك:

مرفق طيه إعلام بتحويل بنكي بتاريخ / / بمبلغ ( ) دولارا أمريكيا باسم "المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (ARABOSAI) - حساب رقم **715102817/3** بنك تونس العربي الدولي (BIAT)، 70 - 72 شارع الحبيب بورقيبة - تونس 1080

قيمة الاشتراك السنوي (لعددين): أربعة دولارات أمريكية

**التاريخ والتوقيع**

## قـائمة الأجهـزة الأعضـاء في المجموعـة وعنـــاوينهـا

**1-** ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب.950334 – عمان – الهاتف: (00962 65503333) – الفاكس: (00962 65533019) – العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau- البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.

**2-** ديـــوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحـــدة، ص. ب.3320– أبو ظبي– الهاتف: (00971 26359999 ) -الفاكس: (00971 26359998) – العنـــوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae – البريد الإلكتروني: g.kellesly@saiuae.gov.ae /saiuae@emirates.net.ae

**3-** ديـــوان الرقابـــة الماليـــة بمملكـــة البحـــريـــن، ص. ب.18222 – المنـــامة – الهاتف: (00973 17 565 111) – الفـاكس: (00973 17 564450)– العنـــوان الإلكتـــروني: www.nac.gov.bh – البريد الإلكتروني: professionelsvcs@nac.gov.bh

**4-** دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية،25، شارع الحرية– تونس– الهاتف: (00216 71 831033)– (00216 71 830019)– الفاكس: (00216 71 831409)– العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn– البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.nat.tn / Secretaire.General@courdescomptes.nat.tn

**5-** مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول – الجزائر – الهاتف: (00213 21 655516)– الفاكس: (00213 21 656006) – العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz – البريد الإلكتروني: kbenmarouf@netcourrier.com/cabinet@ccomptes.org.dz

**6-** الجهـــاز العـــالي للرقـــابة الـــماليـــة والمحاسبة بـجمهورية جيبوتي، قـصر الشـعب – الطابق الأول – ص. ب.3331 – جـــيبوتي– الهاتف: (00253 357775) – الفاكس: (00253 250144) – البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj.

**7-** ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، ص. ب.7185 – الرياض 11128– الهاتف: (009661 4029255) – الفاكس: (009661 4043887)– العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa – البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa /auditorgen@sudaudit.com

**8-** ديـــوان المراجعـــة العامـــة بجمهورية السودان، ص. ب.91 – الـخرطـوم – الهاتف: (0024911 778231)- الفاكس: (0024911 775340) )– العنوان الإلكتروني: www. sudaudit.com – البريد الإلكتروني: icydexon@yahoo /nationalaudit@gmail. com.

**9-** الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار– دمشق – الهاتف: (0096311 3312196) – الفاكس: (0096311 2318013) – البريد الإلكتروني: fsc1@mail.sy/ auditsyria@yahoo.com.

**10-** ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 – مقديشو –.

**11-** ديـوان الـرقابة الـمالية بجمهوريـة الـعراق، شـارع حيفـا – بناية رقم 90 – ص. ب. 7038 – بغداد – الهاتف: (00964 15372347) – الفـاكس: (009641 5372623) – العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net – البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com /bsa@bsairaq.net.

**12-** جـهـاز الرقابة المالية للـدولة بسلـطنـة عمـان، ص. ب.727 – مسـقـط 113 – الهاتف: (00968 24736219) – الفاكس: (00968 24740264) – العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om – البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om – intr@sai.gov.om.

**13-** ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الفلسطينية، ص. ب.4059 – غزة – الهاتف: (0097022967715) – (0097059 9411222) – الفاكس: (0097022967716) – العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps – البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps/ samar5003@hotmail.com.

**14-** ديوان المحاسبـة بدولة قطـر، ص. ب.2466 – الدوحة – الهاتف: (009744 382382) – الفاكس: (009744 8840138) – العنـوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: info@abq.gov.qa.

**15-** وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب.324 – مـوروني – .

**16-** ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب.17 – الشامية71661– الهاتف: (00965 24957777) – الفاكس: (00965 24957700) – العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org – البريد الإلكتروني: diwan@sabq8.org – training@sabq8.org.

**17-** ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري– شارع الجيش – بيروت – الهاتف: (009611 379830) – (009611 379831) – الفاكس: (009611 373040)– العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb – البريد الإلكتروني: info@coa.gov.lb.

**18-** اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجمـاهـيرية الـعربية الـليبية الـشعبية الاشـتراكـية العظمى، ميـــدان الظـــهرة،ص. ب.2879 – طرابلس– الهاتف: (00218 21 4443070) – الفاكس: (00218 21 4440630) – العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly

**19-** الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب.11789 – مدينة نصر– القاهرة – الهاتف: (00202 4013956 )– الفاكس: (00202 4017086) – (00202 2615813) – العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg – البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com .

**20-** المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 – حي الرياض – الرباط – الهاتف: (00202 37 563740) – (00202 37 563717) – الفاكس: (00202 37 711865)– العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma – البريد الإلكتروني: ccomptes_maroc@yahoo.com/ ccomptes@courdescomptes.ma.

**21-** محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592– انواكشوط – الهاتف: (00222 5255249) – الفاكس: (00222 5254964)– العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr – البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr

**22-** الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب.151 – صنعاء – الهاتف: (009671 443143) – (009671 443147) – الفاكس: (009671 443118)– العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye – البريد الإلكتروني: coca@coca.gov.ye – tech_coop2007@yahoo.com.

ISNNO3307689